تسوية منازعات الملكيه الفكريه : سنغافوره نموذجا

محمد يوسف عبد الجليل

تسوية منازعات الملكيه الفكريه : سنغافوره نموذجا

محمد يوسف عبد الجليل

مقدمة:

تواجه الدول النامية " تحديات جسيمه" في انشاء مؤسسات الملكية الفكرية بما في ذلك تكوين الكفاءات وتنمية الموارد البشرية وإقامة المؤسسات اللازمة للمساهمة في النمو الاقتصادي وان صياغة سياسات وطنيه تنص على الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية تشكل أولوية بالنسبة لتلك الدول ، الحكومات ملزمه بوضع سياسات وطنيه لتجنى ثمار الملكية الفكرية فور ادراج الاعتبارات المتعلقة بالملكية الفكرية بشكل تام في السياسات الوطنية. وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية يعزز قدرة البلد على توليد أصول اقتصاديه قيمه في مجال الملكية الفكرية ويملك كل بلد ثروه في شكل رأس مال بشرى واعمال ادبيه وفنيه وحرف وفولكلور واصول وراثيه وبيولوجية وتساعد استراتيجيات الملكية الفكرية تلك الدول على تحرير هذه الأصول من القيود بطريقه مخططه وفعاله ومستدامه .

باكورة إعداد استراتيجية وطنية للملكية الفكرية ينطوي على إجراء استقصاء أساسي للتأكد من الوضع الحالي لنظام الملكية الفكرية من أجل تحديد المجالات التي يكون فيها نظام الملكية الفكرية قوياً وعلى ما يرام والمجالات التي يكون فيها نظام الملكية الفكرية ضعيفاً وبحاجة إلى الدعم والتعزيز. وأداة الاستقصاءُ الأساسي موجه إلى الأشخاص المشاركين مشاركةً مباشرة في تشغيلُ نظام الملكية الفكرية الوطني واستخدامه الذين يمكن أن يقدموا معلومات فيما يتعلق بقوانين الملكية الفكرية، والإدارة، والإنفاذ، ، وإنتاج الملكية الفكرية أو الانتفاعُ بها أو كليهما. يجوز أن يجيب عن الاستقصاء المسؤولون الحكوميونّ الذين يتعاملون مع سن قوانين الملكية الفكرية أو مع معالجة طلبات الحصول على حقوق الملكية الفكرية، أو محامو نزاعات الملكية الفكرية، أو المسؤولون عن إنفاذ القانون، أو منظمات دعم الأعمال التجارية، أو المخترعون العاملون في القطاع العام أو الخاص، أو رجال الأعمال الذين يستخدمون الملكية الفكرية بطريقة أو بأخرى. ويجوز أيضاً أن يجيب عنه المهنيون العاملون في القطاع الخاص أو في الحكومة، والمنظمات التي تشارك في تطوير الأعمال الابتكارية والتجارة

أعربت أغلب البلدان في العقد السابق عن تطلعات بشأن الملكيه الفكريه واعتمدت استراتيجيات وطنيه ، لامراء من التقاط تجارب البلدان فى رحلتهم فى الملكيه الفكريه لاستبيان العقبات الاستراتيجيه التى واجهتهم خلال رحلتهم ورصد ماتم اتخاذه من توصيات واجراءات لمعالجة ماتم مواجهته ، نعتقد ان هناك الكثير من الدروس التى يمكن تعلمها من تسليط الضوء على تلك التجارب ، نحاول التقاط كيفية تنفيذ استراتيجيه الملكيه الفكريه فى تلك الدول على نحو من المحتمل ان يتناسب مع مصر وفقا لمقوماتها الاقتصاديه والاجتماعيه ، ورصد كيف سخرت البلدان مقوماتها نحو مواكبة التغيرات العالميه بشأن تسوية المنازعات لتصدر المشهد العالمى فى ذلك .

وكانت مصدر الهام الينا الاستراتيجيه الوطنيه للملكيه الفكريه فى سنغافوره وهى على حق تفرض الانتباه الى المهتمين بمجال حقوق الملكيه الفكريه لتصدرها المشهد العالمى وبخاصة فى تسوية المنازعات فهل اتباعها نهج ان تسوية المنازعات من المحتمل ان تكون صناعه مربحه ، ولتحقيق ذلك لا بد من توفير منظومة تقاضى شامله لخدمات تسوية المنازعات فهل هذا له اثر وهل كان اتباع نهج القضاء المتخصص فى منازعات الملكيه الفكريه بأنشاء محاكم متخصصه للملكيه الفكريه و انشاء قواعد متخصصه ومصممه لمنازعات الملكيه الفكريه له اثر وهل كان انشاء سنغافوره المحكمه التجاريه الدوليه (sicc) لمواكبة التغيرات العالميه نظرا لزيادة المنازعات التجاريه الدوليه له اثر وهل كان انشاء مركز سنغافوره الدولى للوساطه (SIMC) ومركز (siac) للتحكيم وماتبنته من نهج لانشاء هجين بين التحكيم والوساطه كوسيله لتسوية المنازعات له اثره فى تصدر سنغافوره مشهد تسوية المنازعات فى العالم .

مشكلة البحث:

تعد سنغافورة قصة نجاح في ان تكون الموقع المفضل لتسوية المنازعات المتعلقه بالملكيه الفكريه . ، برعت في التنفيذ المنضبط للاستراتيجيه التى اتبعت نهج أنشاء مسارات بديله لتسوية المنازعات واستخدام آليه وقواعد لها لجذب المنازعات الدوليه . وعلى الرغم من كون سنغافوره نواه لمراكز تسوية المنازعات المتعلقه بالملكيه الفكريه ، تواصل سنغافورة التعلم من عيوبها وتكييف خططها المستمرة لهذا تعتبر حقل دراسة مناسب جدا. ضمن السياق السابق، يتساءل الباحث:

كيف ظهرت الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية لسنغافورة؟ وهل كان التحول الإلكترونى للمحاكم كان له بالغ الاثر فى تعزيز قدرات محكمة الملكيه الفكريه ؟ وهل كان انشاء محاكم متخصصه للملكيه الفكريه بأعتبار القضايا المتعلقه بها معقده للغايه وذات طبيعه تقنيه له دور فى اضفاء احكام عالية الجودة و أكثر اتساقًا من القانون؟

وهل كان اعتماد محكمة الملكيه الفكريه بسنغافوره على قواعد مصممه خصيصا لتسهيل قضايا الملكيه الفكريه له اثرفى الانتقال إلى حماية أقوى للملكية الفكرية ؟

وهل كان إنشاء محكمة جديدة للمنازعات التجاريه الدوليه (SICC)يعد مواكبة للمشهد العالمى الإقتصادى من تغيرات ام إستراتيجيه تسويقية لتسليط الضوء على تصدر سنغافورة فى حل المنازعات الدوليه ام جعل منظومة التقاضى فى سنغافورة كعلامة تجارية ينجذب إليها المتقاضين المحتملين فى جميع انحاء العالم ؟

هل كان اطلاق سنغافوره مركز الوساطه لتسوية المنازعات (SIMC) وانشاء هجين بين التحكيم والوساطه بأطلاق بروتوكول AMA كحجر الاساس وهل نجح فى جذب المنازعات التى تتجنب مسار التسويه القضائيه عن طريق الوساطه و التوجه الى التقاضى والتحكيم فى حل منازعات الملكيه الفكريه والمنازعات التجاريه الدوليه؟

فروض البحث:

الوقوف على استخدام سنغافوره مسارات بديله لتسوية المنازعات المتعلقه بالملكيه الفكريه بما فى ذلك التحكيم والوساطه وكيفية المزج بين مقومات كلا منهما لاغتنام مزية الوساطه فى الوصول الى اتفاق يتمخض من تنازلات تبادليه بين الأطراف وتنتهى بالوفاق بينهما وصولا الى امكانية انفاذ ذلك الاتفاق بموجب قرار التحكيم[١] .

الوقوف على كيفية جذب المنازعات التجاريه الدوليه والمنازعات المتعلقه بالملكيه الفكريه بأنشاء المحكمه التجاريه الدوليه (sicc) وتبنى آليه و قواعد تهدف الى ان تكون سنغافوره الموقع المفضل لتسوية المنازعات المتعلقه بالملكيه الفكريه الى جانب اعتماد محكمة الملكيه الفكريه على قواعد مصممه خصيصا لتسريع مسار الدعاوى فى محكمة الملكيه الفكريه وكيف أثر ذلك على تحسين وضع الملكية الفكرية في سنغافورة.

أهمية الدراسة وأسباب إختيار الموضوع

صعدت سنغافورة سلم التكنولوجيا وكانت سنغافوره من اوائل البلدان التى تبنت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقامت بتسخير هذه الاداه فى تطوير المنظومه القضائيه وتمكنت من ادخال المحاكم السنغافوريه وعلى رأسها

محكمة الملكيه الفكريه لجعلها نموذج يحتذى به حيث التحول الرقمى يتيح فرص تحويل بيئة العمل القضائى الى واقع افتراضى بحيث يتاح للمؤسسات القضائيه الاستعانه بمعطيات التكنولوجيا الحديثه فى ادارة اعمالها القضائيه.

(١)Gomulkiewicz, R.W., *The Supreme Court's Chief Justice of Intellectual Property Law.* Nevada Law Journal, ٢٠٢٢. .٢٢

وعملت المنظومه القضائيه فى سنغافوره الى بناء منظمه متكامله تسمح للمتاقضين بتحريك دعواهم اليكترونيا وهذا الى جانب اعتماد محكمة الملكيه الفكريه على قواعد مصممه خصيصا لتسهيل قضايا الملكيه الفكريه ولها اثر الايجابى على سير المنازعات بوتيره سريعه.

إستهداف المنازعات التجاريه الدوليه بأنشاء المحكمه التجاريه الدوليه (sicc) وضع آليه لتزويد الكيانات الاقتصاديه بخيار آخر لتسوية المنازعات التجاريه الدوليه هذا جنبا الى جنب مع تعزيز وتعظيم النظام القضائى فى سنغافوره وتلافى عيوب التحكيم الملحوظة واهمها صعوبة إختصام طرف ثالث بمعنى آخر مكنة إدخال غير الموقعين على إتفاق التحكيم، الى جانب جواز مثول محام اجنبى امامها لتأثيره المهم على تفضيلات أطراف المنازعات التجارية فى إختيار مكان تسوية المنازعة .

الوساطة المارد القادم فى تسوية المنازعات والذى يتمتع بالجاذبيه لدى الكيانات الاقتصاديه لانه يجنب النتائج التى تحمل طغينه لكل طرف للاخر ، قامت سنغافوره بأنشاء SIMC وهو مركز يقدم خدمات الوساطة التجارية الدولية فى الخامس من نوفمبر ٢٠١٤ ، كما تم تقديم بروتوكول AMA كحجر الاساس ل SIMC خلال حفل الافتتاح بناءاً على فلسفه إبتغتها الحكومه السنغافوريه لانشاء هجين بين التحكيم والوساطه كوسيله لتسوية المنازعات

أهداف الدراسة:

١-تهدف الدراسة إلي تحديد المحاور الرئيسية التي بنيت عليها استراتيجية سنغافورة لتعزيز مكانتها كمركز لتسوية المنازعات المتعلقه بالملكيه الفكريه وتحليل رحلة الملكية الفكرية فى سنغافورة

٢-تحديد وتحليل نهج المنظومه القضائيه الذى اتخذته فى المزج بين التحكيم والوساطه من خلال مقومات كل منهم والمزيه التى يتمتع بها كلا منهم كوسيله لتسوية المنازعات وادراج ذلك فى قواعد مركز الوساطه (siam) ومزكز التحكيم (siac) كوسيله لجذب الثقافات التى تتجب مسار التسويه

القضائيه عن طريق الوساطه و التوجه الى التقاضى والتحكيم فى حل منازعات الملكيه الفكريه والمنازعات التجاريه الدوليه .
٣- تحليل وتسليط الضوء على القواعد المبسطه والمصممه لدعاوى الملكيه الفكريه فى محاكم الملكيه الفكريه وتأثيرها الايجابى على سير المنازعات بوتيره سريعه ، دون المساس ماديًا بالعدالة والإنصاف في مسار الدعوى.
٤- من المتوقع ان يفكر صانعو السياسات والاستراتيجيون وبشكل خاص القائمين على المنظومه القضائيه المصريه عقب اطلاق الاستراتيجيه الوطنيه للملكيه الفكريه فى مصر فى اتباع نهج أنشاء وتطوير مسارات بديله لتسوية المنازعات واستخدام آليه وقواعد لها لجذب المنازعات الدوليه الى جانب تطوير المشهد القضائى . يمكن استخدام اطار العمل هذا جنبا الى جنب مع ادوات تحليل بشأن تطوير مشهد تسوية منازعات الملكيه الفكريه على نحو يتناسب مع مصر وفقا لمقوماتها الاقتصاديه والاجتماعيه .

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث "المنهج الوصفي" هو أسلوب أو طريقة من طرق التفسير والتحليل بشكل علمي منظم، يرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن موضوع أو ظاهرة من أجل دراستها وتحليلها وتحديد ميزاها وأبعادها المختلفة .. كما هي في الواقع ، والتعبير عنها بشكل ممكن تفسيره. أي هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسه وتصويرها وهو ما تم استخدامه فى الدراسة ككل من خلال دراسة الاستراتيجيه الملكيه الفكريه بسنغافوره فى ظل اقتصاد المعرفة و النهج الذى تم اتباعه من سنغافوره للوصول كموقع رائد لتسوية المنازعات المتعلقه بالملكيه الفكريه وكيفية تحقيق ميزة تنافسية مستمرة الي الجانب النظري ومحاولة دراسة الامر بشكل قابل للتفسير .

خطة الدراسة:

نقترح معالجة جوانب البحث بتقسيمه البحث إلى ثلاث فصول ، حيث نتناول في:
١-الفصل الاول : رحلة الملكية الفكرية فى سنغافورة ، ويتضمن مبحثين المبحث الاول : محكمه الملكيه الفكريه المتخصصه المبحث الثانى :مسار الدعوى فى محكمة الملكيه الفكريه .
٢-الفصل الثانى : المحكمه التجاريه الدوليه (SICC) ويتضمن المبحث الاول :المحكمة التجارية الدولية مستقبل التقاضي؟ المبحث الثانى :اختصاص المحكمه التجاريه الدوليه (SICC) والمبحث الثالث :الأمر التحفظى و المبحث الرابع :مقارنة مع التحكيم

٣-الفصل الثالث : مركز الوساطة فى تسوية المنازعات ويتضمن ثلاث المبحث الاول : الوساطة فى تسوية المنازعات وفوائدها: المبحث الثانى : انشاء مركز سنغافورة للوساطه SIMCالمبحث الثالث :مواجهة بروتوكول AMA مع النماذج الأخرى.

الفصل الأول
رحلة الملكية الفكرية فى سنغافورة

كيف ظهرت الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية لسنغافورة ؟ يبدو أنه لم تبدأ سنغافورة في الاهتمام بقضايا الملكية الفكرية إلا في أواخر العقد الثامن من القرن الماضى ، ولاسيما عندما واجهت ضغوطًا من الولايات المتحدة الأمريكية التي تضمنت تجارتها منتجات كثيفة المعرفه مما جعلها بحاجه الى اعادة تقييم حماية حقوق الملكية الفكرية داخل قطرها وخارجه.

وعُرفت سنغافورة آنذاك بأنها ملاذ لقرصنة الموسيقى وإنتهاك حقوق الملكية الفكرية. كانت سنغافوره بؤرة إنتهاك لحقوق الملكية الفكرية بجميع أنواعها والملاذ الآمن لقراصنة حقوق الملكيه الفكريه الذين يسيطرون على ٨٠ - ٩٠ % من سوق المقاطع الموسيقيه المنتهكه حول العالم ثم اعادة تصديرها الى جميع الدول[١] ، ونتيجه لذلك بدأت الشركات الأجنبية ، البريطانية والأمريكية على وجه الخصوص ، في الانتفاض من أجل اتخاذ إجراء من جانب الحكومة لتعديل قانون حق المؤلف عام ١٩١١ واجراء تعديلات تشريعيه ، والذي إعتبر قانونا ضعيفا لأنه لا يغطي برامج الكمبيوتر.

ولضعف ذلك القانون كان له ابلغ الاثر بجعل سنغافوره آنذاك موقع خصب وملاذاً آمن لمن تسول له نفسه إنتهاك حقوق الملكية الفكرية مما جعلها إشاره لجميع التقارير الدولية التى أسفرت عن انها مركز لمنتهكى حقوق الملكية الفكرية إلى جانب أماكن مثل هونغ كونغ وتايوان . أشار تقرير التحالف الدولي للملكية الفكرية لعام ١٩٨٥ ، ومقره الولايات المتحدة ، إلى أن "سنغافورة هي حقًا عاصمة القرصنة العالمية[٢] ". وكانت سنغافوره محل لرصد العديد من المنظمات والمراقبين المهتمين بالمجال الاقتصادى واسفر ذلك الامر عن انه تم شحن من سنغافوره ما يقدر بنحو ٢٧٠ مليون دولار من الأشرطة والكتب المقرصنة إلى آسيا في عام ١٩٨٤ .

مما دفع الكيانات الاقتصاديه متمثله فى الشركات الاجنبيه الى القتال لتدارك ذلك الامر ووقف نزيف الخسائر وذلك بتسليط الضوء للحكومه متمثله فى قادة سنغافوره التى لم تكن على دراية بخطورة الامر وأثر

ذلك على اقتصادها و بدأت خطابات قادة الولايات المتحدة يتخللها الحديث عن الملكيه الفكريه ، لا سيما بحلول أوائل الثمانينيات حيث بدأت المنتجات كثيفة المعرفة في احتلال حصة أكبر من الصادرات الأمريكية.

لم يكن قادة سنغافورة على دراية بنقاط الضعف منذ عام ١٩٨٠ ، تغير موقف سنغافورة جذريًا من موقف الإهمال إلى الإلتزام النشط بحماية الملكية الفكرية ، لإرتباطها بالتجاره الى جانب أن اغلب المنتجات وصادرات الدول الصناعيه اوروبا واليابان والولايات المتحده الامريكيه والتى تنتجها صناعات حق المؤلف قد اصبحت من الصادرات الرئيسيه لتلك الدول يبدو أن الملكية الفكرية نادراً ما كانت مصدر قلق. تطلب الأمر ضغوطًا خارجية - الولايات المتحدة الأمريكية وإدراج حقوق الملكية الفكرية في جدول أعمال جولة أوروغواي للاتفاقيات العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) لتمثل عنصر اقوى لحماية حقوق الملكيه الفكريه و لحث الحكومة السنغافورية على اتخاذ إجراءات نحو تعديل التشريع الوطنى والنص على حماية حقوق الملكية الفكرية.

(١)Uphoff, E., Intellectual property and US relations with Indonesia, Malaysia, Singapore, and Thailand. ٢٠١٨: Cornell University Press.
(٢)Ramcharan, R., Singapore's Emerging Knowledge Economy: Role of Intellectual Property
and its Possible Implications for Singaporean Society. The Journal of World Intellectual
Property, ٢٠٠٦. ٩(٣): p. .٣٤٣-٣١٦

كان العامل الحاسم الذي أثر في قرار سنغافورة هو تعرضها للتهديد من الولايات المتحده الامريكيه بفقدان مزايا اقتصاديه بموجب النظام العام للأفضليات ، و تسبب قانون التجارة والتعريفات الجمركية لعام ١٩٨٤ في الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي ربط الامتيازات التجارية الممنوحة للبلاد الناميه من خلال نظام الأفضليات المعمم GSP باحترامها وحمايتها للملكية الفكرية الأمريكية في إثارة الريبه في سنغافورة لأنها تجاهلت بشكل قاطع مشروع قانون التجارة اعتقادًا منها أن حلفاءها في واشنطن إما سيوقفون مشروع القانون ، ونتيجه لذلك أجريت مشاورات مع مندوبي الولايات المتحدة ، الذين أصروا أن يتم تلبية مطالبهم إذا كان لديهم مجال للمفاوضات بشأن وضع نظام الأفضليات المعمم في سنغافورة.

مارست الولايات المتحدة الامريكيه ضغوطا على سنغافورة لسن قانون جديد لحقوق الطبع والنشر قبل الانتهاء من مراجعة نظام الافضليات المعمم فى الولايات المتحدة والا ستفقد مزايا وضع نظام الأفضليات المعمم. واكد العميد ل ي هسين لونج ، الوزير للتجارة والصناعة عام ١٩٨٨ الارتباط في البرلمان.

(أظهرت للولايات المتحدة الامريكيه مشروع قانون حقوق الطبع والنشر الخاص بسنغافوره واشار الى انه تم تسريع الاصلاح التشريعى لقانون حقوق الطبع والنشر , بسبب المراجعة العامة لنظام الأفضليات المعمم فى الولايا ت المتحدة). لم يكن من السهل اتخاذ قرار الرضوخ لمطالب الولايات المتحدة بشأن اجراء تعديلات تشريعيه لانشاء نظام حمايه للمكليه الفكريه فى سنغافوره . وكما وصفه وى كوه ، السفير السابق لدى الولايات المتحدة: "كان التفكير الجماعى فى ذلك الوقت هو أن سنغافورة لم تكن جا هزة"..وتم الكشف عن عن وثائق في البرلمان تظهر أن الولايات المتحدة قد ربطت على وجه التحديد نظام الأفضليات المعمم المستمر بحماية حقوق الطبع النشر ، واثيرت المخاوف بشأن الأسعار المرتفعة للمستهلكين مع مصالح التنمية طويلة الأجل ومدى تأثير تعديل القانون فى ذلك بالسلب ، .فى نهاية الامر اتجهت سنغافوره الى الاستفاده من امتيازات نظام الافضليات المعمم بالاضافه الى جذب الشركات كثيفة المعرفه مثل شركات البرمجيات الامريكيه واصدرت سنغافوره قانون حقوق النشر عام ١٩٨٧.

مع ظهور اقتصاد متزايد التعقيد وكثافة المعرفة ، فكان لامفر من الانتقال إلى حماية أقوى للملكية الفكرية ونظير ذلك صعدت سنغافورة سلم التكنولوجيا وبرزت حماية الملكية الفكرية كعامل حيوي وتوالى انضمام سنغافورة الى العديد من الاتفاقيات الدوليه التى تهدف الى اسباغ الحمايه للملكيه الفكريه مثل الويبو فى عام ١٩٩٠وراجعت قانون براءات الاختراع لديها بمساعدة خبرة المنظمة و صدر قانون براءات الاختراع الجديد فى عام ١٩٩٤ واصبحت الملكية الفكرية في سنغافورة أمرًا حيويًا في العديد من مجالات استراتيجيات التنمية الاقتصادية للدوله.

ظهور الاهتمام بالملكيه الفكريه فى سنغافوره

يقولون ان النجاح هو نتيجة الصدفه والصدفه بقدر ماهو نتيجه لاستراتيجيه اوتخطيط [1] هل يمكن لاي سياسه او استراتيجيه وطنيه للملكيه الفكريه ان

تكون ذات صله قويه فى مواكبة الوتيره المتزايده للمنازعات المتعلقه بالملكيه الفكريه .

(١)Kumar, A., S. Francis Pirozzi, and S. Apfalter, Independent Evaluation Group (IEG) annual report ٢٠١٠: results and performance of the World Bank Group (Vol. :(٢Management action records for World Bank, IFC, and MIGA. .٢٠١٠

وهل كان التحول الاليكترونى للمحاكم كان له بالغ الاثر فى تعزيز قدرات محكمة الملكيه الفكريه وهل كان انشاء محاكم متخصصه للملكيه الفكريه بأعتبار القضايا المتعلقه بها معقده للغايه وذات طبيعه تقنيه وهل كان اعتماد محكمة الملكيه الفكريه بسنغافوره على عمليات مصممه خصيصا لتسهيل قضايا الملكيه الفكريه له اثر الانتقال إلى حماية أقوى للملكية الفكرية كان لامفر منه وكان ذلك جنبا الى جنب بالتحول الاليكترونى لمحاكم الملكيه الفكريه حيث صعدت سنغافورة سلم التكنولوجيا وكانت سنغافوره من اوائل البلدان التى تبنت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقامت بتسخير هذه الاداه فى تطوير المنظومه القضائيه وتمكنت من من ادخال المحاكم السنغافوريه وعلى رأسها محكمة الملكيه الفكريه لجعلها نموذج يحتذى به .

ارتأت المنظومه القضائيه فى سنغافوره ان التكنولوجيا عامل تمكينى مضاعف وقوى لتوفير وصول محسن وملائم لجميع المتقاضين والذين يلجأون الى المحاكم وايضا للحاق بالركب وتصدر المشهد القضائى العالمى فكان يجب اتقان فن القفز التكنولوجى ومن المفارقات ان آخرحدود تكنولوجيا المعلومات فى قاعة المحكمه هى قاعة المحكمه نفسها فما ادى الى تبنى تقنيات داعمه لدعم وتسريع عمليات المحاكمه بكفاءه ووتيره سريعه.

فكان التحول الرقمى يتيح فرص التحويل بيئة العمل القضائى الى واقع افتراضى بحيث يتاح للمؤسسات القضائيه الاستعانه بمعطيات التكنولوجيا

الحديثه فى ادارة اعمالها القضائيه وعملت المنظومه القضائيه فى سنغافوره الى بناء منظمه متكامله تسمح للمتاقضين بتحريك دعواهم اليكترونيا[١].

وتيقن القائمين على المنظومه القضائيه ان قضاء يوم فى المحكمه يكلف المتقاضين غاليا وان وتيرة الاجراءات فى قاعة المحاكم وفقا للنظام القضائى التقليدى تمليها سرعة القلم واجراءت التقاضى امام المحاكم هى بطبيعتها اجراءات متعددة[٢]. ولكن بأدراج التقنيات كان من شأن ذلك تسريع عمليات المحاكمه وذلك بأدخال مؤتمرات الفيديو على نطاق واسع وتتابع ذلك الامر فى التطور الى ان اصبحت محاكم سنغافوره رواد المحاكم الأولى في العالم "الخالية من الأوراق" والتى تمتاز تداول وثائق المحكمة عبر الإنترنت ، وكان ذلك استنادا الى بنيه تحتيه حديثه وفعاله قادرة على التعامل مع أكثر النزاعات تعقيدًا عبر الحدود.

محكمه الملكيه الفكريه المتخصصه

ارتأت سنغافوره انه لابد من اتباع نهج القضاء المتخصص وانشأت محكمه متخصصه تنظر حصريا منازعات الملكيه الفكريه داخل المحكمه العليا نظرا لكون قضايا الملكيه الفكريه يمكن ان تكون معقده للغايه وذات طبيعه تقنيه وهذا جنبا الى جنب اعداد قضاه على قدر جيد من الالمام بمجال قانون الملكيه الفكريه[٣] .

(١)Williams, E., Environmental effects of information and communications technologies.nature,
٢٠١١ . ٤٧٩(٧٣٧٣): p. .٣٥٨-٣٥٤.

(٢)Magnus, R. and S.S. Courts. e-Justice: The Singapore Story. in Article presented at the Sixth
National Court Technology Conference for the National Centre for State Courts. ١٩٩٩. Citeseer.

(٣)Magnus, R. and S.S. Courts. e-Justice: The Singapore Story. in Article presented at the
SixthNational Court Technology Conference for the National Centre for State Courts. ١٩٩٩.
Citeseer.

ويبدو أن هذه الامر يكون له اثر ايجابى فى ان يكون سالفى البيان ذو خبره وتجارب جوهريه فى تناول حالات الملكيه الفكريه ويزيد من تعرض القضاء لقانون حقوق الملكية الفكرية من خلال تحويل القضايا إلى عدد محدود من القضاة. كما تسهل محاكم حقوق الملكية الفكرية المتخصصة تعيين القضاة

ذوي المعرفة المتخصصة بقضايا حقوق الملكية الفكرية. والبادى ان ذلك الأمر ينتج آراء عالية الجودة ومجموعة أكثر اتساقًا من القانون.
فى الغلب الأعم تتخذ محاكم الملكيه الفكريه المتخصصه قرارات اسرع واكثر فعاليه نظرا لان القضاه فى المحاكم المتخصصه يتم تحفيزهم على امتلاك معارف متخصصه وعليه فهذا الامر يكون له جانب ايجابى فى زيادة الوعى فى استيعاب الاجراءات والتقنيات المرتبطه بمنازعات الملكيه الفكريه لاسيما ان القاضى المتخصص يمتاز بأمكانية الاطلاع على انماط القضايا والمسائل القانونيه مما يكون له ابلغ الاثر فى التصدى لمنازعات الملكيه الفكريه بآليه سريعه ويقلل من تداول القضايا امام المحاكم [١] وهذا جنبا الى جنب من زيادة الكفاءه القضائيه فى تسوية منازعات الملكيه الفكريه بشكل فعال ويكون ذلك الامر له مردود جيد فى تعزيز الثقه فى المشهد القضائى بسنغافورة.
ويبدو ان انشاء محكمه متخصصه للملكيه الفكريه تتيح امكانية وضع قواعد واجراءات تكون مصممه خصيصا لمنازعات الملكيه الفكريه ومن المحتمل ان يكون لها دور فريد فى فى تناول تلك المنازعات فيبدو ان تبنى ذلك الامر يمكن ان يكون له بالغ الاثر فى ادارة القضايا المعقده للتقاضى بشأن حقوق الملكيه الفكريه ومن خلال السماح للمحاكم بتعيين قضاه مساعدين او خبراء لديهم التقنيه لمساعدة القاضى ، والبادى ان محاكم الملكيه الفكريه المتخصصه من المحتمل ان يكون له دور فى منح براءات اختراع قويه دون أن تواجه ارهاصات بشأن منحها وذلك بأمكانية دمج السوابق القضائيه فى المبادىء التوجيهيه للفاحصين مما يوفر يقينا افضل بأن حقوق الملكيه الفكريه سيتم دعمها فى المحكمه [٢] ، وهذا يقلل من مخاطر التقاضى فى وقت لاحق ، وقد تتعلق نزاعات الملكيه الفكريه بموضوع جديد او سريع التطور وغالبا ماتكون حساسه للوقت وتزيد هذه القواعد والاجراءات من الكفاءه القضائيه وتشجع مالكى حقوق الملكيه الفكريه على الاستثمار من خلال ضمان افضل لحل المنازعات.

يؤدي إنشاء محكمة حقوق الملكية الفكرية إلى زيادة اتساق ماتنتهى اليه الدعاوى المتعلقه بالملكيه الفكريه . يبدو ان ادراج منازعات الملكية الفكرية في محكمة واحدة يحد من تضارب السوابق القضائيه. بالإضافة إلى ذلك ، فإن المستوى الأعلى من الخبرة القضائيه التي توفرها المحاكم المتخصصة يزيد من إلمام القضاة بالسوابق ذات الصلة ، مما يؤدي إلى زيادة الاتساق.

الاتساق في التقاضي يقلل من عدم اليقين ويزيد من القدرة على التنبؤ بنتائج القضية. هذا يقلل من التقاضي ، حيث يصبح الأمر أكثر وضوحًا للمتقاضين المحتملين عندما تكون الدعوى بلا أساس وهذا يكون له مردود للشركات

ويمنحها ثقه أكبر في حماية استثماراتها في الابتكار ، مما يسمح لها بالتخطيط بشكل أفضل لاستراتيجية أعمالها ، وتحفيز النمو الاقتصادي.تتطلب الموضوعات القانونيه المتعلقه بالملكيه الفكريه و التى تتميز بالوتيره السريعه والقفزات التكنولوجيه التى تستمدها على سبيل المثال من التقنيات الصناعيه المتغيره والتى يكون من شان ذلك اسباغ الدرايه الكافيه لقضاة الملكيه الفكريه ويكونا اكثر قدره على ادارة حقوق الملكيه الفكريه[٣].

(١)Mittal, N.,business courts and private tribunals. Journal of the Indian Law Institute, ٢٠١٨. ٦٠(١): p .٩٦-٧٩

(٢)Dean, O., Red card: intellectual property. Without Prejudice, ٢٠٠٩.٩(٨): p. .٢٠-١٧

(٣)Institute, I.I.P., R.W. Zuallcobley, and J. Castañeda, Study on specialized intellectual property courts.٢٠١٢: IIPI.

وعليه فإن البادى من ذلك الأمر أن محاكم منازعات الملكية الفكرية المتخصصة تكون مجهزة بشكل أفضل للبقاء على إطلاع دائم بقضايا وقوانين حقوق الملكية الفكرية ورصد التوجهات والسوابق القضائية بشأن ذلك ، واتساقاً مع الحديث فيكون من المحتمل ان يكون ذلك الامر له بالغ الاثر فى زيادة الطلب على التدريب على حقوق الملكيه الفكريه والدراسات فى الجامعات مما يزيد من الوعى العام بحقوق الملكيه الفكريه نظرا لان العديد من قوانين حقوق الملكيه الفكريه تخضع للتطور المستمر فيكون القضاه والمحامون اكثر قدره على تقييم وتطبيق التغيرات القانونيه بسرعه.

فضلا عن ان انشاء سنغافوره محكمه متخصصه للملكيه الفكريه يرفع من شأن حقوق الملكيه الفكريه داخل الدوله وذلك بالاشاره الى ان الدوله تتبع نهج الاعتراف بحقوق الملكيه الفكريه وتضفى لها الاهميه وهذ جنبا الى جنب فى زيادة الوعى بحقوق الملكيه الفكريه مما يكون له بالغ الاثر فى صم افعال اولئك الذين ينتهكون حقوق الملكيه الفكريه ومن المحتمل ان يكون ذلك الامرله مردود فى صورة ردع عام ومجتمعى مما يقلل من احتمالية ارتكاب التعدى على حقوق الملكيه الفكريه وبالتالى تشجيع الابداع الفنى والابتكار وهذا يكون من شأنه جلب الثقه للمجتمعات التجاريه وزيادة احتمالية الاستثمار الاجنبى والمساهمه فى النمو الاقتصادى وسياق الحديث يدفعنا الى التساؤل عما اذا كان يتوافر عدد كافٍ من القضاة على دراية بالملكية الفكرية ليجلسوا في المحكمة؟ وان لم يكن ماكيفية توفير ذلك ؟

المحاكم المتخصصة ليست ذات فائدة تذكر إذا لم يكن هناك قضاة في الدولة مختصون بالفصل في القضايا أو إذا لم يتم تعيين هؤلاء القضاه المطلعين على حقوق الملكية الفكرية. ومع ذلك ، يمكن معالجة هذه المشكلة من خلال تطوير برامج تعليمية قضائية وزيادة التعرض لحقوق الملكية الفكرية في التعليم القانوني. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء المحكمة نفسها سيساعد في تدريب القضاة على تأدية رسالتهم من خلال مركزية المعرفة والتخصص.

ومع ذلك ، فإن المعرفة التجريبية مفيدة فقط عندما يشغل القضاه المنصب لفترة كافية لاكتساب الخبرة. استهدفت سنغافوره تطوير محكمة الملكيه الفكريه و تطلب انفاذا ذلك الامر تدريب القضاه والمحامين والموظفين الادرايين والتنفيذيين نظرا لان حقوق الملكيه الفكريه تشكل مجالا قانونيا متغيرا بأستمرار. ارتأى النظام القضائى فى سنغافوره انه قد لايكون الافتقار لعدد لايكفى من منازعات الملكيه الفكريه لايكون سبب لتبرير عدم انشاء محكمه متخصصه فقد يكون الامر نتيجه لاعتقاد اصحاب حقوق الملكيه الفكريه انه من غير المجدى[1] التقاضى بشأن حقوقهم لان النظام القضائى الحالى لايحمى حقوق الملكيه الفكريه بشكل كاف فى مثل هذه الحالات قد يكون انشاء محكمه متخصصه خطوه ضروريه نحو الحمايه الكافيه لحقوق الملكيه الفكريه.

تدريب القضاه

تبنى النظام القضائى فى سنغافوره انه يجب ان ينعكس اهمية حماية حقوق الملكيه الفكريه فى كفاءة القضاه سيزيد القضاة المطلعون من كفاءة قضايا حقوق الملكية الفكرية وسيقللون من احتمالية المراجعة عند الاستئناف ، مما يوفر الوقت والمال. نظرًا لأن غالبية القضايا التي تُعرض على محكمة متخصصة في مجال حقوق الملكية الفكرية ، فمن المهم أن يكون القاضي مؤهلاً للتداول في القضايا شديدة التعقيد ، والتي غالبًا ما تكون صعبة من الناحية الفنية ، والتي تُعرض عليهم. هذا صحيح بشكل خاص في قضايا التعدي على براءات الاختراع ؛ لتحديد ما إذا كان الانتهاك قد حدث ، يجب أولاً إعطاء الأولوية للقضاه الذين تتناسب خلفيتهم وخبراتهم الفنية مع موضوع القضية.

(١) Tsakalerou, M., Intellectual property as a key driver of business performance: the case of Singapore and its implications for innovation in a knowledge-based economy. International Journal of Learning and Intellectual Capital, ٢٠١٨. ١٥)١(: p٨٣-٩٢.

والبادى ان تبنى سنغافوره ذلك الامر من المحتمل ان يكون له تأثير ايجابى على سمعة سنغافورة الدولية كدولة مرجعية لفقه الملكية الفكرية. وفي هذا السياق ، نلاحظ أنه تم الاستشهاد باحكام محكمة الاستئناف في سنغافورة في الخارج. على سبيل المثال ، تمت الإشارة إلى حكم محكمة الاستئناف في سنغافورة في قضية Hospitality Group Pty Ltd Staywell ضد Resorts Worldwide & Starwood Hotels، Inc. ("Staywell") بشكل إيجابي من قبل المحكمة العليا في المملكة المتحدة في ستاربكس (هونج كونج) المحدودة وآخر ضد بريطانيا Sky Broadcasting Group PLC وغيرها. حالة مثل Staywell (في سنغافورة) و Starbucks (في المملكة المتحدة) واشارت المحكمه الى انه حكم واسع النطاق[١].
وأشادت به وكان ذلك الامر من نتاج مااستهدفه النظام القضائى فى سنغافوره برفع الصوره الدوليه لمحكمة الملكيه الفكريه وقضاة الملكيه الفكريه وذلك ليحقق الريادة الفكريه فى تطوير فقه الملكيه الفكريه.

إطار حل نزاع الملكيه الفكريه فى سنغافوره

في أبريل ٢٠١٣ ، كشفت اللجنة التوجيهية المعنية بالملكية الفكرية بدعوة من وزارة العدل النقاب عن الخطة الرئيسية لمركز الملكية الفكرية ، والتي حددت طموحات الحكومة لتحويل سنغافورة إلى "مركز عالمي للملكية الفكرية في آسيا" على مدى العقد المقبل. إحدى النتائج الاستراتيجية الثلاث المتصوره في استراتيجية سنغافوره بشأن حقوق الملكيه الفكريه و هي وضع سنغافورة كمركز رئيسي لتسوية نزاعات الملكية الفكرية بشكل سريع وفعال[٢]. وتماشياً مع ذلك الامر الى جانب مانصت عليه التحديث فى الاستراتيجيه فى عام ٢٠١٧، أصدرت المحكمة العليا قواعد مصممه لدعاوى الملكيه الفكريه فى سنغافوره والتى دخلت حيز التنفيذ فى ١ ابريل ٢٠٢٢.
بالإضافة إلى وضع قواعد إجرائية جديدة للقضايا التي تنطوي على قضايا الملكية الفكرية ، ومن البادى ان الغرض من تلك القواعد أنه من المحتمل ان يكون لها تأثير ايجابى على اجراءات المحاكمه التي لها صلة خاصة بقضايا الملكية الفكرية .

تشمل قضايا الملكية الفكرية سلسله كامله من الإجراءات التمهيديه لحين الوصول الى المحاكمه ، وآبان ذلك يتم افساح المجال لاطراف الدعوى لاستجلاء الحقيقه ولتحقيق العداله الناجزه . يُمنح الأطراف مساحة واسعة

لإجراء التقاضي بالطريقة التي يرونها مناسبة. يُسمح لهم بتقديم طلبات للحصول على تفاصيل أو اكتشاف ، وانتداب خبراء لبحث نقطه فنيه أو مجردة محل نزاع ,على سبيل المثال في التقاضي بشأن براءات الاختراع.

(١)Llewelyn, D., Is There Confusion in the Law of Trade Marks in Singapore :?Staywell Hospitality Group Pty Ltd v Starwood Hotels & Resorts Worldwide, Inc [٢٠١٣] ١SLR ٤٨٩. SAcLJ, ٢٠١٣. ٢٥: p. ٣٣٩

(٢)Pusceddu, P., Special Economic Zones, Legal Innovation, Technology, and IP Disputes. Quo Vadis China? Quo Vadis China, .٢٠٢١

وتتم إدارة القضايا في محكمة الملكيه الفكريه من خلال سجل الملكيه الفكريه ، والذي يكون له إشراف قضائى على جميع القضايا في محكمة الملكيه الفكريه. ويشرف على سجل الملكيه الفكريه مسجل الأقسام في محكمة الملكيه الفكريه ، ويساعده فريق من المسجلين المساعدين.، ويبدو ان ذلك الامر سيكون له اثر فعال لكونه تحت مظلة الاشراف القضائى ومن المحتمل ان يكون له ابلغ الاثر فى تحسين تدفق القضايا من خلال النظام وضمان إدارة القضايا والتقدم فيها بطريقة متسقه وفعاله.

وبشأن القواعد المبسطه لدعاوى الملكيه الفكريه التى ارستها المحكمه العليا (محكمة الملكيه الفكريه) فى سنغافوره والتى دخلت حيز التنفيذ فى ١ ابريل ٢٠٢٢ ، والتى طويت ضمن ماطويت عليه على نص بأنتداب قاضى متخصص فى الملكيه الفكريه لديه خبرة واسع في ممارسة التقاضي بشأن الملكية الفكريه و ستكون المهام الاساسيه للقاضى هي الاستماع إلى جميع القضايا على "المسار السريع" ، من أول جلسه لإدارة القضايا حتى المحاكمه. ويبدو ان ذلك الامر سيضفى على المنازعات التى توجه على "المسار السريع" الوتيره السريعه ، دون المساس ماديًا بالعدالة والإنصاف في هذه العملية.

ويتمتع القاضي بصلاحيات واسعة لإدارة القضايا والتي ستسمح له ، على سبيل المثال ، بإعطاء توجيهات بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى خبراء ام لا . ومن البادى ايضا ان ذلك لايمنع القاضى من رصد القضايا والإشراف عليها على "المسار الطبيعي". سيضمن ذلك وجود اتساق في إدارة جميع القضايا في محكمة الملكية الفكرية وسياق الحديث هنا يدفعنا الى التعرض لمسار الدعوى منذ ايداع الصحيفه مرورا بالاجراءات وصولا للمحاكمه [١].

مسار الدعوى فى محكمة الملكيه الفكريه

ايداع صحيفة الدعوى وتحريكها يكون إلكترونيًا من خلال التقاضي الإلكتروني ، كما هو الحال بالنسبة لجميع الإجراءات التي بدأت في المحكمة العليا. ويكون للمدعى حرية الاختيار بين المسار السريع والمسار العادى عند ايداع الصحيفه وتحريك الدعوى ، فسيتم المضي في القضية على المسار المختار. إذا اعترض المدعى عليه ، فسيقوم القاضي المنتدب بإعطاء التوجيهات بعد النظر في الوقائع التى يبديها الاطراف ووجهات النظر .

اتساقا مع الطبيعة السريعة للإجراءات ، لن تكون هناك حاجة لتقديم طلب رسمي بشأن القرار المتعلق بالمسار الذي يجب أن تمضي فيه القضية لان ذلك الامر سيعود في النهاية إلى القاضي المنتدب ، لكنه عادة ما يذعن لاتفاق الأطراف على المسار المناسب .

وحددت القواعد التى ارستها محكمة الملكيه الفكريه شروط يجب ان تتوفر لتطبيق المسار السريع على الاجراءات اولا : ان ينطوى النزاع على حق الملكية الفكرية ، الاضرار والارباح التى يطالب بها كل طرف (سواء فيما يتعلق بحق الملكية الفكرية أو غير ذلك) في الدعوى لا يتجاوز ٥٠٠٠٠٠ دولار وأن يتم الاتفاق بين الاطراف على تطبيق هذا المسار ، مع مراعاة الأمور التالية ما إذا كان أحد الأطراف يستطيع فقط رفع الدعوى أو الدفاع عنها بموجب هذا الجزء إذا كان من المحتمل أن تتجاوز المدة المقدرة للمحاكمة يومين أي مسألة أخرى ذات صلة .

---

(١) Gomulkiewicz,R.W., The supreme court`s chief justice of intellectual property law. Nevada law journal,٢٠٢٢,٢٢.

و يجوز للمدعي اختيار تطبيق هذاالمسار وذلك بتقديم نموذج بالتخلى عن أي مطالبة للاضرار والارباح على يزيد عن ٥٠٠٠٠٠ دولار ؛ يقع ذلك القيد على الطلب الاصلى ويكون متعلق بقبوله شكلا ويكون سحب نموذج اللجوء الى المسار السريع بأذن المحكمه ، ويجوز للمدعى عليه الذى تقدم بطلب دعوى فرعيه او طلب عارض ان يلجأ الى ذلك المسار السريع وذلك بتقديم نموذج بالتخلى ايضا عن اى مطالبه تزيد عن ٥٠٠٠٠٠دولاروابلاغ المحكمه بأنه ينوى تقديم ذلك النموذج بمعنى انه يجوز التنازل عن هذا السقف باتفاق الطرفين. إذا رأى الأطراف أنه على الرغم من قيمة المطالبة ، فإن القضايا المتنازع عليها ليست معقدة للغاية بحيث تكون الإجراءات المبسطة على "المسار السريع" مناسبة ، فقد يختارون التصدى إلى القضية على "المسار السريع" "والتنازل عن الحد الأقصى من خلال الاتفاق المتبادل.

ميزات "المسار السريع"

الحد الأقصى للتكاليف

القضايا المتداوله وفقا لاطار "المسار السريع" تخضع لسقف قانوني بشأن مقدار تكاليف الأطراف . ويبدو ان ذلك الامر سيوفر لأصحاب حقوق الملكية الفكرية الذين يتمتعون بموارد محدوده مثل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الذين يمنعهم اللجوء الى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم بسبب عدم اليقين بشأن نفقات التقاضي والتكلفة في دعاوى الملكية الفكرية. اضافه الى ان عدم القدرة على الوصول إلى نظام المحاكم يقلل بشكل كبير من قيمة حماية الملكية الفكرية ، وبالتالي ، حوافز الابتكار والإبداع وعليه فيبدو ان ذلك الامر سيكون له بالغ الاثر فى طرق ابواب انفاذ حقوق الملكيه الفكريه من قبل الطوائف سالفة البيان وهذا جنبا الى جنب بالانعكاس الايجابى على توجيه اشارات بأهتمام سنغافورة بحماية الملكيه الفكريه لجميع الطوائف[1]

غطاء على الأضرار

بالإضافة إلى الحد الأقصى للتكاليف ، سيكون هناك أيضًا سقف قانوني لمقدار الأضرار القابلة للاسترداد أو مقدار الأرباح التي قد يتم استحقاقها للمساءلة في الحالات على "المسار السريع". وقد يتم التنازل عن ذلك بموافقة جميع الأطراف ، إذا رأى الأطراف أنه على الرغم من قيمة المطالبة ، فإن القضايا المتنازع عليها ليست معقدة للغاية بحيث تكون الإجراءات المبسطة على "المسار السريع" مناسبة ، فقد يختارون التصدى إلى

القضية على "المسار السريع" وذلك بالتنازل عن اى مطالبه بقيمة الاضرار والارباح على مايزيد عن ٥٠٠٠٠٠ دولار .

إدارة الحالة المبكرة والفعالة

تخضع القضايا على "المسار السريع" لمجموعة جديدة من القواعد الإجرائية للسماح بإدارة القضية في وقت مبكر من قبل القاضي المنتدب (أو قاضي الملكية الفكرية المكلف بالقضية). تتمثل إحدى الطرق الأكثر فاعليه لتقليل مقدار الوقت المنقضي فى تلك الاجراءات ولامراء فى ذلك الامر يمنح للقاضي سيطرة على اجراءات التقاضى . و من شأن تلك القواعد ان تمنح القاضي مزيدًا من الصلاحيات لادارة المنازعه . وقادرًا على تقييد الفتره الزمنيه والمدى الذي يتبادل فيه اطراف المنازعه المناوشات العارضة وتقديم الدعوى إلى محاكمه مبكره . يكون لـ "المسار السريع" حد واضح ليومين لجلسة الاستماع للمحاكمة. و للقاضي سلطة تقديرية لتمديد ذلك في ظروف استثنائية إن كان .

(١)Gomulkiewicz,R.W., The supreme court`s chief justice of intellectual property law. Nevada law journal,٢٠٢٢,٢٢.

الاستئناف

اما بشأن الحق فى الاستئناف على القرارات المتخذة في قضايا "المسار السريع". ، والنتيجة هي أن بعض القرارات العارضة الصادرة عن القاضي في قضايا "المسار السريع" غير قابله للاستئناف. ونرى ان ذلك الامر مرحب به لأنه من شأن ذلك ان تمضى المنازعه بوتيره سريعه نحو اتخاذ قرار بشأن الأسس الموضوعية دون تأخير. ويكون الحق فى الاستئناف للقرار الموضوعي للقاضي ان كان [١] .

المسار الافتراضي او المسار العادى

يبدو ان محكمة الملكيه الفكريه اتبعت نهج لتقديم الدعوى مستوفاه الى جانب تعجيل الاجراءات امام المحكمه فى اطار تنظيمى يتمثل فى: جلسات الاستماع : يتم تعيين قاضى ملكيه فكريه لكل منازعه ملكيه فكريه ويختص بالنظر فى الطلبات العارضه التى سيتم ابداؤها امام المحكمه والمرتبطه بموضوع الدعوى سواء كانت المطالبه متعلقه بالتعويض عن الاضرار وتقييمها او الارباح التى جناها المدعى عليه جراء انتهاك

الركيزه او المحتوى محل حق الملكيه الفكريه وفى اطار ذلك يناقش القاضي الطلبات مع اطراف الدعوى. ويبدوا ان هذا الامر يهدف الى بلورة الدعوى المتنازع عليها

الاكتشاف والقضايا المتعلقه بأدلة الخبراء :. مسار النزاع عقب انتهاء جلسات الاستماع و يجب على اطراف النزاع آبان المثول امام قاضى الملكيه الفكريه تقديم سند دعواهم من مستندات مع وجود سلطة تقديرية للقاضى للسماح بنطاق أوسع من الاكتشاف عند التقديم.وتثبيتها فى دعامه الكترونيه وعندما تكون المعلومات المراد الكشف عنها سريه بقدر يوجب اتخاذ تعهدات من الاطراف بشأن عدم الافصاح وجب اطلاع قاضى الملكيه الفكريه على ذلك بموجب طلب تحت بصر القاضى ويقوم بأصدار توجيهات ويكون له السلطه التقديريه بشأن كيفية تقديم المستندات السريه وكيفية التعامل معها بأعداد حافظه سريه منفصله لايمكن الوصول اليها سوى المحكمه او الاطراف محل تحديد القاضى . آبان تداول النزاع بتلك المرحله يجب على الاطراف اطلاع المحكمه على نتائج المناقشات وماتم خلال جلسات الاستماع والعله من ذلك الامر احتمالية ابداء أى مطعن .

والبادى ان اطراف النزاع آبان جلسات الاكتشاف ابداء طلب ندب خبير ومن الجائز تقديم عينات من الركيزه او المحتوى محل الانتهاك والتى يزعم انها منتهكه لتكون تحت بصر الخبير وعقب ايدا ع الادله المبتغى تقديمها من الاطراف يتم انتداب خبير ويجوز للاطراف ابداء العناصر التى تكون محل فحص امام الخبير وتقديم ادله بشأنها فى غضون اسبوعين .

(١)Gomulkiewicz, R.W., The Supreme Court's Chief Justice of Intellectual Property Law.
Nevada Law Journal, ٢٠٢٢. .٢٢

الفصل الثانى
المحكمه التجاريه الدوليه (SICC)

إرتأت الحكومه السنغافورية أنه نظراً لنمو الاستثمار والتجاره عبر الحدود فى آسيا ، فكان من الهام مواكبة ذلك الأمر من جميع جوانبه لأنه من المحتمل زيادة المنازعات التجارية الدولية وبالتالي كان هناك حاجة إلى إتخاذ إجراء إستباقى بإنشاء مركز محايد لتسويتها، و عليه تم طرح فكرة إنشاء نموذج سنغافوري للمحكمة التجارية الدولية لأول مرة من قبل رئيس قضاة سنغافورة ، سوندريش مينون ، في إفتتاح السنة القانونية ٢٠١٣. كما روى خارج نطاق القضاء ،أثناء زيارته إلى محكمة لندن التجارية في سبتمبر ٢٠١٢ (والذى أشار إلى أن التحكيم والمحاكم التجارية ليسا لاعبين متنافسين في لعبة محصلتها صفر بدلاً من ذلك[١] ، هناك مجال للتواجد المشترك وتطوير هذين النظامين لحل المنازعات) ونظراً لكون محكمة لندن التجاريه الدوليه كانت مثالاً يحتذى به للتقاضى الجديد فمن هنا كان مصدر الإلهام لرئيس قضاة سنغافوره والذى أوضح آنذاك أن رؤيته لنظام التقاضى فى المحكمة التجارية الدولية فى سنغافورة, بأن تقوم على المزج بين التقاضى وبين التحكيم للوصول إلى نطاق أكبر ومرونه أعلى يمكن تحققها من جراء ذلك[٢].

وكان النظام القضائى يطمح إلى توفير خيار قضائي لأي شخص يطالب بخدمات تسوية المنازعات الدولية ، وهذا إلى جانب تنفيذ جزء من إستراتيجية سنغافورة ثلاثية المحاور لتعزيز الإختصاص كمركز دولي لتسوية المنازعات. والذراعان الآخران هما مركز سنغافورة للتحكيم الدولي المزدهر بالفعل وكذلك مركز سنغافورة الدولي للوساطة وتم إنشاء تلك المحكمة مقتبسة من نموذج التحكيم ولكن مدعوماً بالرقابة القضائية[٣].

يركز هذه الفصل على تقديم لمحة عامة عن إطار عمل المحكمة التجارية الدولية وتسليط الضوء على مدى أهميتها بالنسبه للمتقاضين وما آثارته من لغط من أنها بديل للتحكيم وأبراز دورها فى تعزيز صورة سنغافوره وبأن لديها جهاز قضائى يحظى بتقدير كبير مع سمعة دولية للقضاه والكفاءه فى الجودة وماقدمته من إجراءات مصممة خصيصاً لتسهيل حل المنازعات التجارية الدولية وأنها كانت بمثابة مفتاح سنغافورة.

المحكمة التجارية الدولية : مستقبل التقاضي؟

دعونا نبدأ من منظور سنغافورة, يمكن أن يكون التقاضى صناعة مربحة للغاية. على حد قالة السيد وزير الشؤون الداخلية والقانون في سنغافورة ، فقد نمت قيمة منظومة التقاضى بنسبة ٧١,٥% من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣. فلا مراء من إتخاذ نهج الإستثمار فى توسيع نطاق التقاضى بجميع مشتملاته والعمل على جذب المزيد من المنازعات التجارية الدولية ، فلم يكن من قبيل الصدفه انشاء مركز سنغافورة الدولى للوساطة (SIMC) ومعهده التدريبى ، معهد سنغافورة الدولى للوساطة (SIAC) وتم اطلاقهما فى عام ٢٠١٤ مع قطاع أعمال تحكيم ذائع الصيت يديره مركز سنغافورة الدولى للتحكيم (SIAC) فتلك خطوات استباقية سعت سنغافورة جاهدة لإتخاذها لتصبح المركز الرائد لتسوية المنازعات ، الى جانب انشاء المحكمه التجاريه الدوليه (SICC) هما السمات المميزة لإستراتيجية الدولة ثلاثية المحاور لتصبح مركزاً متميزاً لتسوية المنازعات من خلال عرض لمنظومة تقاضى شامله لخدمات تسوية المنازعات وهنا كان النهج الذى تبنته سنغافورة لتنفيذ مآربها فى زيادة قائمة خيارات حل النزاعات للمتقاضين المحتملين .

(١)Yip, M., The resolution of disputes before the Singapore International Commercial Court. International & Comparative Law Quarterly, ٦٥(٢): p:٤٧٣-٤٣٩,٢٠١٦

(٢)Southwell, R., A Specialist Commercial Court in Singapore. Singapore Academy of Law Journal: (٢)٢ p: ٢٨٥-٢٧٤,١٩٩٠.

(٣)Yip, M., The Singapore International Commercial Court: The Future of Litigation. Erasmus L. Rev., ١٢, (١), ٨٢-٩٧, ٢٠١٩.

المحكمة التجارية الدولية SICC قوام انشائها قائم على التأكيد أنه لاداعى للتمسك بالإجراءات الشكلية والحدود الوطنية ، وأنه آن الأوان لتسليط الضوء على المصلحة العامة فى حل المنازعات التجارية الدولية التى أغاصت فى مجال التحكيم التجارى الدولى وما صدره من مشاكل وثغرات فالمحكمة التجارية الدولية تقدم نطاقاً أكبر ومرونة أعلى غير معتاده فى نظائرها فى المحاكم الوطنية لتقرير المصير فى الدعاوى التجارية الدولية. و سياق الحديث يدفعنا إلى التساؤل عن لماذا تم إنشاء محكمة جديدة؟ وهل كان من الأفضل تشكيل هيئة (دائرة تقاضى) أو أكثر وفقا للحاجة فى المحكمة الحالية وهى محكمة سنغافورة العليا ؟ وهل كان إنشاء محكمة جديدة يعد مواكبة للمشهد العالمى الإقتصادى من تغيرات وإستراتيجيه تسويقية لتسليط الضوء على تصدر سنغافورة فى حل المنازعات وهل إنشاء منظومة تقاضى جديدة يحفز على الابتكار والإبداع وصولا بها إلى النطاق الأوسع والمرونة فى التقاضى ؟ ويترتب على ذلك أيضا تسائل آخر وهل كان ذلك

الأمر جعل منظومة التقاضى فى سنغافورة كعلامة تجارية ينجذب إليها المتقاضين المحتملين فى جميع انحاء العالم ؟

الاحتياجات الإقليمية؟

أودعت لجنة محكمة سنغافورة التجارية الدولية تقريراً اورت به ، أنه نتيجة التغيرات العالمية فى المشهد الإقتصادى وزيادة الإستثمار والتجارة الدولية وخاصة فى آسيا ، فكل ذلك ينبىء عن ضرورة إنشاء محكمة تجاريه دوليه (SICC) ، وأضافت إلى أن التحكيم وحده لايمكن أن يؤدى هذا الدور المهم المتمثل فى تقديم خدمات لهذه المنازعات سالفة البيان ، وكان التحكيم هو الوسيلة الأساسية لتسوية المنازعات التجارية الدولية ولكن تكلفتها كانت عالية جداً[١].

في ذات العام الذي طرح فيه رئيس المحكمة فكرة إنشاء محكمة تجارية دولية في سنغافورة ، أعلنت الصين عن خطتها الطموحة لمشروع "حزام واحد ، طريق واحد" العابر للحدود الوطنية ، والذي يعرف بإسم مبادرة الحزام والطريق. على الرغم من أن تقرير لجنة SICC لم يشر إلى تأثير مبادرة الحزام والطريق على احتياجات حل النزاعات في المنطقة ، فمن المحتمل أن تزيد مبادرة الحزام والطريق من حجم المعاملات التجارية بين الأطراف في بلدان الحزام والطريق ، ومن المحتمل ان تزداد المنازعات التجاريه الدوليه ولذلك أطلقت الصين محكمتين تجاريتين دوليتين صينيتين في يونيو ٢٠١٨ لخدمة احتياجات النزاع فى المنازعات التجارية الدولية[٢].

المبادئ الأساسية للإجراءات أمام مركز التجاره الدوليه

المحكمه التجاريه الدوليه () SICCمختصة بالنظر في المنازعات التجارية الدولية ، ويتم إدارة المحكمة بشكل يتمثل فيه مرونة لم تعهدها المحاكم الوطنية وخاصة فيما يتعلق بمسائل الإثبات وتتمثل فى إن المحكمة التجارية الدولية قد تأمرعلى سبيل المثال ، بأن تحل قواعد الإثبات الخاصة بدولة أجنبية محل قواعد الإثبات في سنغافورة " أى لا يلزم تطبيق قواعد الإثبات" الخاصة بـ SICC (قانون المحكمة التجارية الدولية) ، ومن الجدير بالذكر أنه يتعين على أن يتوفر فى تلك القواعد أن تكون قواعد جوهرية بموجب القانون الأجنبى المطلوب تطبيقه " وعليه فيجوز للأطراف الإتفاق على قواعد الإثبات التي يرغبون في اعتمادها بدلاً من قواعد الإثبات في سنغافورة. على سبيل المثال ، قد يتفق الطرفان على إعتماد قواعد نقابة المحامين الدولية بشأن أخذ الأدلة في التحكيم الدولي.

(١) Yeo, J., On appeal from Singapore international commercial court. SAcLJ, ٢٩:p. .٥٧٤,٢٠١٧.
(٢) M.S. Erie, 'The China International Commercial Court: Prospects for Dispute Resolution for the "Belt and Road Initiative"', ٢٢(١١) ***American Society of International Law Insights*** ١ (٢٠١٨); Z. Huo and M. Yip, 'Comparing the International Commercial Courts of China with the Singapore International Commercial Court', ***International and Comparative Law Quarterly*** (٢٠١٩, forthcoming).

تتمتع المحكمة بصلاحية إدخال طرف ثالث فى إجراءات المحاكمة واختصامه بالإضافة إلى أن دفاع الأطراف يلعب دور مهم في تسيير الإجراءات حيث يكون له حق فى تقديم الأدلة وإستجواب الشهود و إعادة الإستجواب ، بدلاً من القاضى الذى يكون له ذلك ، ويمكن إدارة الجلسة فى سرية على غرار مايتم فى جلسات التحكيم ، والتي غالبًا ما تختار الكيانات الإقتصادية المتمثلة فى الشركات باللجوء إلى التحكيم عن إجراءات المحكمة بسببها ، ولتنفيذ ذلك منحت المحكمة التجارية الدولية سلطة إصدار أوامر سرية محددة, و يدير قضاة المحكمة القضايا بشكل فعال ويعقدون إدارة القضايا ولإستبيان ذلك سيتم إيضاح الأمر كلاً على حده وفقاً لما يأتى.

اختصاص المحكمه التجاريه الدوليه (SICC)

الولاية القضائية للمحكمة التجارية الدولية للمحكمة العليا فى سنغافورة وهى جانب من جوانب النظام القضائى فى سنغافورة ويوجد أيضاً محكمة الإستئناف وبالإضافة إلى ذلك يوجد محاكم الولايات ..، وبشأن الإختصاص للمحكمة التجارية الدولية فأستقر المشرع السنغافورى على أن تحديد وصف النزاع هو مناط الاختصاص ولبدء الإجراءات فى المحكمة التجارية الدولية يمنح الحق للأطراف التقرير بذلك ، وتتمتع المحكمة بالاختصاص للنظر في دعوى دولية وتجارية بطبيعتها ومحاكمتها ، و هي كما يلي:

١- أن تكون الدعوى بين الطرفين عند مثول أطراف النزاع لأول مرة ذات طبيعة دولية وتجارية.

٢- أن يتم التوافق بين أطراف النزاع بموجب إتفاق كتابى من أن مناط الفصل فى النزاع يكون من إختصاص المحكمه ، وفي حالة تقدم الاطراف إتفاق مكتوب مفاده أن المحكمة مختصة الفصل فى النزاع ، فمن المفترض أن تكون طبيعة ذلك النزاع تجارياً ودولياً ولا ينال من أن يكون ذلك الإفتراض قابل للدحض ويكون للمحكمه كامل سلطانها فى تحديد الإختصاص من عدمه[١] .

٣- تتمتع المحكمة أيضًا بالإختصاص القضائي للنظر في أي إجراءات تتعلق بإعسار الشركات أو إعادة الهيكلة أو حلها بموجب قانون الإعسار وإعادة الهيكلة والحل لعام ٢٠١٨ ، أو بموجب قانون الشركات كما هو ساري المفعول مباشرة قبل ٣٠ يوليو ٢٠٢٠ ذات الطبيعة الدولية والتجارية والتي تفي بالشروط التي قد تحددها لوائح المحكمة[٢].

قواعد الإثبات

سبق وأن أشرنا إلى وصف المحكمة التجارية الدولية من قبل رئيس القضاه أنها تزاوج بين التقاضى والتحكيم بمعنى آخر أنها مزج مستمد من مميزات كلتا الوسيلتين وهذا لايعنى أن SICC هو مجموع تلك المزايا ، إنما هو نتاج ذلك المزج و يؤدى حتما إلى آلية مختلفة جديدة[٣] وبمنظار عام فإن الإطار الإجرائى(SICC)يفسح المجال للنظر فى ملابسات النزاع بين الأطراف عن عملية التقاضى التقليدية وهو يكون مطابقاً لما إبتغى منه حديث رئيس القضاه مينون (لتحسين التعايش بين كل من التقاضى والتحكيم ، أنه لم يتم تأسيس SICC ليكون منافساً مباشراً للتحكيم لهذا السبب فى الإجراءات المنظمة لإثبات أطراف النزاع دعواهم يحسب للنظام الإجرائى ل SICC إنه أفسح المجال بطريقة غير معهودة بأن أباح للأطراف تقديم إتفاق لإلغاء قواعد الإثبات بموجب قانون سنغافورة ، وتطبيق قواعد إثبات أخرى) ليتم تطبيقها بدلاً من ذلك, وذلك بتقديم مذكرات يتضمن فحواها قواعد الإثبات المقترح تطبيقها ، وهذه المزيه توضح مدى إستقلالية المحكمة التجارية الدولية والرقابة القضائية فى سنغافورة وهو مايسعى النظام القضائى فى سنغافورة إلى تحقيقه.

(١)Yip, M., *Singapore International Commercial Court: A new model for transnational commercial litigation*, in *Chinese (Taiwan) Yearbook of International Law and Affairs,* Brill Nijhoff. ٣٢,p. -١٥٥ .١٧٧,٢٠١٦.

(٢)Godwin, A., I. Ramsay, and M. Webster, *International commercial courts: The Singapore experience.* Melbourne Journal of International Law, ٢٠١٧. ١٨(٢): p. .٢٥٩-٢١٩

(٣) Chong, S., *The Singapore International Commercial Court: A New Opening in a Forked Path.* British Maritime Law Association Lecture, ٢٠١٥. .٢١,٢٠١٥

إتساقاً مع الطابع الدولى SICC ، لايلزم الدفع بالقانون الأجنبى والتمسك بتطبيقه أمام المحكمه أثناء تداول المنازعة بالجلسات أو أثناء إجراءات المرافعة أمام المحكمة ، فيمكن إبداء ذلك الأمر فى المذكرات القانونية المقدمة للمحكمة والمكتوبة وهنا ستطبق المحكمة القانون الاجنبى. إضافة إلى ذلك هناك أمر ثابت بموجب قانون الإثبات هو إستجواب الشهود.

سيتم ذلك من قبل محام الذي يستدعي الشاهد بشكل عام ، ويتم تقديم الأدلة الرئيسية للمحاكمات أمام المحكمة التجارية الدولية عن طريق أقوال الشهود . فيجب أن تحتوي إفادة الشاهد على جميع الحقائق المادية للدعوى محل النزاع و التي يجب ألا تُحيد بإضافة حقائق اخرى جديدة دون إذن من المحكمة. بعد إستجواب المحكمة يجوز للطرف الخصم إستجواب الشاهد و يمكن إعادة استجواب الشاهد من قبل الطرف الذي يستدعي الشاهد. و يجب أن تقتصر إعادة الاستجواب على شرح الأمور المشار إليها في الاستجواب[١]. إذا منحت المحكمة أحد الأطراف الإذن بتقديم مسألة جديدة عند إعادة النظر ، فيجوز للطرف الخصم إجراء مزيد من الاستجوابات حول هذه المسألة.

تمثيل المحامين الأجانب

نظرا لأن SICC هو قسم من المحكمة العليا ، فإن ماانتهت اليه المحكمه العليا من نهج بجواز مثول محام اجنبى امامها وهو مستشار الملكه او مايعادله وقياسا على ذلك الإمر ، طبقت SICC ذلك النهج ولكن بشروط مرنة وأقل تقييدا وصولا بها إلى النطاق الأوسع والمرونة فى التقاضى فأجاز مثول محام أجنبي وذلك لتمثيل الأطراف أمامها وميز المشرع بين نوعين من التسجيل كلا منهما له نطاقه ، فالتسجيل المقيد لايجوز للمحام سوى تمثيل الأطراف لأغراض تقديم مذكرات بشأن تناول القانون الأجنبى أثناء إجراءات التقاضى أما التسجيل الكامل لابد من توافر معايير معينة فى محام الأجنبى :

١- أن يكون مقيد وفقاً لقانون المحاماه لممارسة القانون فى ولاية قضائية أجنبية.

٢-أن يتمتع بخبره لاتقل عن ٥ سنوات فى المرافعة أمام المحاكم.

٣-أن يكون متقن اللغه الإنجليزية بدرجة كافية للسير فى إجراءات المحاكمة او الإستئناف .

٤- ألا يكون قد تم مجازاته تأديبيا آبان ممارسته القانونية وألا يكون قد تم شطبه أو إيقافه عن العمل أو

تغريمه .

ويجوز للمحامي الأجنبي المسجل الكامل ، من بين أمور أخرى ، تقديم المستندات في المحكمة ، والمثول في جلسات الإستماع أمام المحكمة وتقديم مذكرات إلى المحكمة نيابة عن الأطراف[٢] .

البادى أن مثول المحام الاجنبى يكون فى المنازعات التجارية الدولية التى ليس لها صله جوهرية بسنغافورة بمعنى أن الرابط الوحيد بين النزاع وسنغافورة هو إختيار الطرفين SICC للفصل فى النزاع وعليه فلا مراء من إتباع نهج أكثر سخاءا فى التمثيل الأجنبي وصولا بها إلى النطاق الأوسع والمرونة فى التقاضى جنبا إلى جنب من أن المحام الأجنبى يكون له بالغ التأثير على تفضيلات أطراف المنازعات التجارية الدولية فى إختيار مكان تسوية المنازعة وهو ما إنتهى إليه تقرير لجنة SICC وهذا من المحتمل أن يكون له ابلغ الأثر فى الوصول إلى الهدف الأسمى وهو جعل منظومة التقاضى فى سنغافورة كعلامة تجارية ينجذب إليها المتقاضين المحتملين فى جميع أنحاء العالم.

(١) Huo, Z. and M. Yip, Comparing the international commercial courts of China with the Singapore International Commercial Court. International & Comparative Law Quarterly, ٦٨(٤): p ٩٠٣- ٩٤٢,٢٠١٩.

(٢)Goebel, R.J., Professional Qualification and Educational Requirements for Law Practice in a Foreign Country: Bridging the Cultural Gap .Tul. L. Rev., ٦٣: p. ٤٤٣,١٩٨٨.

البادى أن مثول المحام الأجنبى يكون فى المنازعات التجارية الدولية التى ليس لها صلة جوهرية بسنغافورة بمعنى أن الرابط الوحيد بين النزاع وسنغافورة هو إختيار الطرفين SICC للفصل فى النزاع وعليه فلا مراء من إتباع نهج أكثر سخاءا فى التمثيل الأجنبي وصولا بها إلى النطاق الأوسع والمرونة فى التقاضى جنبا إلى جنب من أن المحام الأجنبى يكون له بالغ التأثير على تفضيلات أطراف المنازعات التجارية الدولية فى اختيار مكان تسوية المنازعة وهو ما إنتهى إليه تقرير لجنة SICC وهذا من المحتمل أن يكون له أبلغ الأثر فى الوصول الى الهدف الاسمى وهو جعل منظومة التقاضى فى سنغافورة كعلامة تجارية ينجذب إليها المتقاضين المحتملين فى جميع أنحاء العالم.

حق الإستئناف

على غرار طرق الطعن التقليدية التى تتم أمام المحاكم الوطنية وبأعتبار أن الولاية القضائية ل SICC للمحكمه العليا فى سنغافورة ، يمكن الطعن على منازعات SICC أمام محكمة الاستئناف فى سنغافورة ، إلا أن المشرع إرتأى إفساح المجال لأطراف النزاع ومنحهم مكنة الإتفاق على التنازل كتابة عن الإستئناف فى حين أن ذلك الأمر فى منظومة التقاضى التقليدية و يكون للأطراف الحق فى إتخاذ القرار بأنفسهم إذا كانوا يرغبون فى الإستئناف ، إلا ان المشرع إرتأى منحه لإطراف النزاع فى SICC وتحديده قبل النزاع وهذا على خلاف ما يتم بطرق الطعن التقليدية .

السرية

قررت لجنة SICC أنه لامراء من عقد جلسات المحاكمة فى سرية وإن كان ذلك الأمر يتعارض مع منهجية النظام القضائى بشأن تطوير منظومة التقاضى فى سنغافورة بجعلها علامة تجارية ينجذب إليها المتقاضين المحتملين في جميع أنحاء العالم[١]. ولإنفاذ ذلك على حد قالتها بعقد الجلسات فى علنيه والتى يكون من شأنها إبراز الشفافيه إلا انها اورت فى تقريرها إلى إمكانية إدارة الجلسة فى سرية على غرار مايتم فى جلسات التحكيم ، والتى غالباً ما تتجه الكيانات الإقتصادية المتمثلة فى الشركات باللجوء إلى التحكيم عن إجراءات المحكمة بسببها[٢] وإنتهى إلى أن عند إتخاذ قرار بشأن منح أمر السرية المطلوب .

يجب على SICC أن تأخذ في الاعتبار عاملين: أولاً ، ما إذا كانت القضية قيد البحث هي منازعة تجارية دولية ، وثانيًا ، ما إذا كان الطرفان قد إتفقا على إصدار الأمر بسرية إجراءاتهم التقدم بطلب لأنواع مختلفة من أوامر المحكمة لتأمين خصوصية إجراءاتهم. يتضمن ذلك أمرًا بأن يتم الإستماع إلى كل أو جزء من القضية في غرف القاضي ، أو نشر الأحكام مع إخفاء أسماء الأطراف ، أو عدم الكشف عن أو نشر أي معلومات أو وثيقة تتعلق بالقضية ، أو الوصول إلى المحكمة ملف مقيد[٣].

الفوائد المحتملة للمحام الأجنبى

في سياق إنشاء SICC ، إستهدف النظام القضائى جعل SICC جاذبا للمحامين الأجانب وذلك بوضع آليه لجواز مثولهم أمام المحكمة التجارية الدولية لتأثيرهم المهم على تفضيلات أطراف المنازعات التجارية فى إختيار مكان تسوية المنازعة وبشأن ذلك تم سن نصوص قانونية تنص على جواز مثول المحامين الأجانب أمام المحكمة التجارية الدولية, وبإتخاذ ذك النهج كان بمثابة توازن بين حجر أعمال التقاضي في سنغافورة للمحامين المؤهلين في سنغافورة ، وإفساح المجال بما يكفي لإنشاء بديل مقبول للتحكيم الدولي ، حيث لا يتطلب المحكمون ولا المحامون قبولاً خاصاً للمشاركة في التحكيم في المقابل ، يستفيد العملاء من ميزة أنه يمكن تمثيلهم في إجراءات SICC من قبل محامي أجنبي قد يكون على دراية قانونيه متميزه .

(١)Teh, L., The Singapore International Commercial Court. Disp. Resol. Int'l, ٢٠١٧. ١١: p. .١٤٣

(٢)Rogers, C., Transparency in International Commercial Arbitration, ٥٤U. kAN. L. Rev, ٢٠٠٦. .١٣٠١

(٣)Huo, Z. and M. Yip, Comparing the international commercial courts of China with the Singapore International Commercial Court. International & Comparative Law Quarterly, ٢٠١٩. ٦٨(٤): p. -٩٠٣ .٩٤٢

مكنة إدخال وإختصام طرف ثالث فى إجراءات المحاكمة (SICC)

من عيوب التحكيم الملحوظة التي أثارت فكرة إنشاء المحكمة التجارية الدولية ، هي صعوبة إختصام طرف ثالث وإدخاله فى إجراءات النزاع ليكون الحكم في مواجهته, بمعنى آخر مكنة إدخال غير الموقعين على إتفاق التحكيم[١]. إرتأت سنغافورة معالجة ذلك الأمر على وجه الخصوص من خلال إنشاء المحكمة التجارية الدولية وهى دائرة مختصة من المحكمة العليا ، لديها جميع سلطات المحكمة العليا والتى خول لها المشرع إمكانية إدخال طرف ثالث واختصامه فى إجراءات المحاكمة سواء كان ذلك الأمر بإرادته أم لا.

الأمر التحفظى

وهى الدعوى التى يطلب بها إتخاذ إجراء تحفظى و ذلك الإجراء يتم اللجوء إليه بخصوص الأشياء أو الأموال التى يخشى عليها من خطر داهم أو من فوات الوقت إذا تم الإنتظار لحين صدور حكم فاصل منهى للخصومة بالدعوى الاصلية وإجابة طلب الخصوم فى ذلك الأمر إنفاذاً للعدالة وتماشياً لفكرة الأمن المدنى والسلام العام و لتلافى التأخير فى الفصل فى الدعوى الى جانب افساح المجال لهم لدرء الخطر بآليه سريعة وذلك بتحريك دعوى مستعجلة تتضمن طلب إتخاذ ذلك الإجراء سالف البيان وهذا أمر تفرضه العدالة والمصلحة العامة.

و قد يقتصر الأمر التحفظى على الأصول فى سنغافورة أو يمتد ذلك الأمر على التنفيذ على الأصول فى أى مكان فى العالم بمعنى أضيق جميع الأصول الخاصة بالمدعى عليه مثل المبالغ المستحقة المودعة فى حسابات بنكية محدده او ذمم تجارية محدده [٢] ، وأيضاً قد ينص الأمر التحفظى بشكل عام أن المدعى عليه يمنع من إستخدام الأصول التى يغطيها الأمر إلا

لغرض مشروع مثل نفقات المعيشة العادية أو الاستشارات القانونية كتمثيل محام لمتابعة الأمور القانونية ،

ويجوز لإتخاذ الأمر التحفظى أن تطلب المحكمة من المدعى أن يقدم ضماناً بأى شكل تراه مناسب سواء تقدم وثيقة صادره من قبل شركة تأمين يقع مقر عملها داخل سنغافورة أو ضمان كتابى صادر عن بنك يوجد داخل سنغافورة أو أى طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة ، وهذا كشرط لضمان إصدار الأمر التحفظى تطلب المحكمة ذلك التعهد مصحوبا بالضمان سالف البيان والمبتغى من ذلك الامر ان يكون غطاء لما قد يصدر من تعويضات ان كان[٣] .

الكشف عن جميع الوقائع الجوهرية من قبل مقدم الطلب للأمر التحفظى فى غاية الأهميه سواء كان يعلمها أو من المفترض أن يتصل علمه بها وإن كان ذلك الإفصاح له أثر سلبى على سير الدعوى بالإضافه الى الدفوع التى من المفترض أن يتقدم بها المدعى عليه ، ويجوز للمحكمه أن تلغى الأمر التحفظى الذى تم الحصول عليه دون سابق انذار اذا تبين لها لاحقا أن مقدم الطلب لم يقدم الإفصاح الكامل والصريح ومن العوامل التى ستأخذها المحكمه فى الإعتبار عند اتخاذ قرار إلغاء الأمر التحفظى أمر عدم الافصاح واثر إغفال تلك الوقائع على السير فى الدعوى[٤] .والامر التحفظى فى حين صدوره يكون يكون محل للتنفيذ وسارى المفعول قبل صدور الحكم الموضوعى فى الدعوى الاصليه ويجوز للمدعى عليه المثول للمحكمه فى أى وقت وأن يبدى دفاعه لتغيير أو الغاء الامر إن كان .

---

(١)Landbrecht, J., *Singapore Internaitonal Commercial Court (SICC)-An Alternative to International Arbitraiton, The.* ASA Bull., ٢٠١٦. ٣٤: p. .١١٢

(٢)YEO, T.M., *Restitution.(٢٠٠٥).* Singapore Academy of Law Annual Review of Singapore Cases, ٢٠٠٤. ٥: p. .٤٤٤-٤٣٦

(٣)Phang, A.B. and G. Yihan, *Contract Law in Singapore*. ٢٠٢١: Kluwer Law International BV.

(٤)CHONG, A., *New civil procedure rules in Singapore.* ٢٠٢١

شروط الامر التحفظى

يجب أن يستوفي مقدم الطلب شرطين رئيسيين قبل أن تصدر المحكمة الامر التحفظى : (أ) أن يتعلق الامر بدعوى يكون مبتغاها اتخاذ اجراء تحفظى و ان تكون متضمنه اسباب مشروعه ويخشى من فوات الوقت اذا تم الانتظار لحين صدور حكم فى الدعوى الموضوعيه (ب) وجود خطر حقيقي من تبديد الأصول[١].

المختص فى نظر الامر التحفظى قاضى مختص بالامور المستعجله واجازت المحكمه فى حالة طلب جلسة استماع عاجله سواء اثناء ساعات العمل او خارجها اجاز المحكمه ا ن يتم ذلك الامر عن طر يق مؤتمرات الفيديو وفى حالة وجود اى شاهد خارج دولة سنغافوره يطلب الادلاء بشهادته بشأن الوقائع المثاره لتعذر مثوله امام المحكمه اجاز ت المحكمه الادلاء بشهادته عن بعد وفقا لما سالف بيانه[٢].

ويجب تقديم طلب للحصول على اذن لاى شاهد خارج سنغافوره وذلك للادلاء بشهادته عن طريق الفيديو المباشر آبان ذلك يجب ان يكون ملما بالتشريعات والمتطلبات ذات الصله المعمول بها فى الدوله المتوطن بها سالف البيان بمعنى ان بعض الدول قد تفرض قيودا او متطلبات للحصول على اذن فيما يتعلق بأبداء الشهاده فى بلد او اقليم مختلف وحينئذ فيجب على مقدم الطلب تقديم مايفيد اتخاذ الاجراءات القانونيه واللازمه وفقا للتشريع الوطنى للدوله المتوطن بها الشاهد والحصول على التصريح ان كان.

تنفيذ الاحكام الصادره من SICC

أحكام SICC قابلة للتنفيذ مثل الأحكام الأخرى للمحكمة العليا في سنغافورة. والبادى ان أحكام المحاكم ليست قابلة للتنفيذ دوليًا مثل قرارات التحكيم من خلال اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها ، والتي وقعت عليها كل دولة على مستوى العالم تقريبًا. في الواقع ، إن قابلية إنفاذ قرارات التحكيم على نطاق واسع هي واحدة من أكثر ميزات التحكيم الدولي قيمة.

ومع ذلك ، فإن أحكام المحاكم في سنغافورة قابلة للتنفيذ دولياعن طريق الاتفاقيات الدولية الأخرى[٣]. فمن خلال تطبيق اتفاقية لاهاي لعام ٢٠٠٥ بشأن اتفاقيات اختيار المحاكم التي تكون سنغافورة دولة متعاقدة معها. بشكل أساسي ، يُطلب من البلدان التي تسري فيها هذه الاتفاقية أن تعترف بأحكام بعضها البعض وتنفيذها ، بشرط أن تخضع فقط لأسباب محدودة ومحددة لرفض الإنفاذ.

اعتبارًا من ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١ ، تضم الاتفاقية ٣٢ طرفًا متعاقدًا (٣١ دولة متعاقدة ومنظمة تكامل اقتصادي إقليمية واحدة وهي الاتحاد الأوروبي). دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لجميع الأطراف المتعاقدة. يمكن الاطلاع على القائمة الحالية للأطراف المتعاقدة على:

(١)Phang, A., ٩. *Contract Law.* Singapore Academy of Law Annual Review of Singapore Cases, ٢٠٠٣: p. ١٧٧-١٢٧

(٢)Landbrecht, J., *Singapore Internaitonal Commercial Court (SICC)-An Alternative to International Arbitraiton, The.* ASA Bull., ٢٠١٦. ٣٤: p. .١١٢

(٣)Chong ,A., *Recognition and enforcement of foreign judgments in Asia.* .٢٠١٧

من خلال الاتفاقية ، عندما تكون المحكمة مختارة بموجب اتفاقية اختيار المحكمة الحصرية المبرمة في مسألة مدنية أو تجارية ، يجوز حاليًا تنفيذ حكم SICC في[١]:

هولندا,بولندا, البرتغال, رومانيا, سنغافورة, سلوفاكيا,سلوفينيا,أسبانيا, السويد, المملكة المتحدة, النمسا,بلجيكا, بلغاريا, كرواتيا,قبرص,جمهورية التشيك,الدنمارك,إستونيا, الإتحاد الأوربى, فنلندا, فرنسا, ألمانيا,اليونان, هنغاريا,أيرلندا,إيطاليا,لاتفيا,ليتوانيا,مالطا,المكسيك,الجبل الأسود.

بالاضافة الى مكنة التنفيذ من خلال تطبيق قانون الإنفاذ المتبادل لأحكام الكومنولث وقانون الإنفاذ المتبادل للأحكام الأجنبية ، الذي يشمل أستراليا وبروناي وباكستان وبابوا غينيا الجديدة وهونغ كونغ وسريلانكا والهند والمملكة المتحدة وماليزيا ونيوزيلندا وجزر ويندوارد[٢] . وماسبق سرده جنبا الى جنب ماتم اتخاذه بشأن تنفيذ الاحكام الماليه ، دخلت المحكمة العليا في سنغافورةوالتي يعد SICC جزءًا منها ، في مذكرات إرشادية بشأن تنفيذ الأحكام المالية مع المحاكم في مختلف الولايات القضائية[٣].

في حين أن هذه الوثائق ليست معاهدات أو قوانين دولية ، إلا أنها توفر أساسًا متفق عليه بشكل متبادل لإجراءات إنفاذ الأحكام المالية في محاكم

الاختصاص القضائي الأخرى. في الوقت الحاضر ، تم الاتفاق على مذكرات توجيهية وتبادل رسائل وتعاون بين المحكمة العليا في سنغافورة ومحاكم ميانمار والصين وبرمودا وقطر وولاية فيكتوريا في أستراليا ودبي وأبو ظبي.

ولما كان مكنة التقاضى امام sicc تقوم على اساس الخضوع الاتفاقى بين الاطراف فى المقام الاولى ، فهذا يقودنا الى القول بأن الأطراف التي اختارت طواعية الفصل في نزاعاتها من قبل المحكمة ليس من المتوقع أن تحتاج إلى اللجوء إلى تدابير الإنفاذ في معظم الحالات. قياسا على مايتم في التحكيم الدولي حيث تُحال المنازعات إلى هيئات التحكيم بالاتفاق ويتم عادةً الامتثال لقرارات التحكيم بالكامل(٤).

مقارنة مع التحكيم

اثير بعض اللغط وبعض التسائلات وكان ذلك الامر بشكل مبرر عن كيفية مقارنة SICC مع التحكيم الدولى فلامراء من ذلك لان خيار المحكمه التجاريه الدوليه (SICC) لايزال جديدا الى حدا ما ، فضلا على ان الاكثر شيوعا فى اللجوء من قبل الكيانات الاقتصاديه لحل نزاعتها العابره للحدود يكون للتحكيم . مقصد النظام القضائى فى سنغافوره ليس التنافس مع مؤسسات التحكيم بشأن المنازعات التجاريه بينما الامر كان لتزويد الكيانات الاقتصاديه بخيار آخر لتسوية المنازعات التجاريه الدوليه هذا جنبا الى جنب مع تعزيز وتعظيم النظام القضائى فى سنغافوره والحفاظ على مكانتها كمركز دولى لتسوية المنازعات.

---

(١)Chong, A., *Moving towards harmonisation in the recognition and enforcement of foreign judgment rules in Asia.* Journal of Private International Law, ٢٠٢٠. ١٦(١): p. .٦٨-٣١

(٢)Liang, E ,.K.J. Ong, and R.T. Xi'en, *State Practice of Asian Countries in International Law: Singapore,* in *Asian Yearbook of International Law, Volume* ٢٥*(*٢٠١٩*)*. ٢٠٢١, Brill Nijhoff. p. -٢٨٩ .٣٠١

(٣)Elbalti, B., *Asian principles for the recognition and enforcement of foreign judgments.* Singapore Journal of Legal Studies, ٢٠٢١: p. .٢٧٠-٢٦٧

(٤)Reyes, A., *Recognition and Enforcement of Interlocutory and Final Judgments of the Singapore International Commercial Court.* J. Int'l & Comp. L., ٢٠١٥. ٢: p. .٣٣٧

أوجه التشابه مع التحكيم الدولي

أطراف النزاع سواء فى sicc او التحكيم الدولى لهم الحريه المطلقه فى اللجوء الى النظام القضائى السنغافورى كمنتدى لتسوية منازعاتهم ، كما هو الحال فى إجراءات التحكيم التجارى الدولى فى سنغافوره ، غالبا يكون أطراف النزاع فى sicc أطرافا دولية ومنازعات لاعلاقة لها بسنغافوره .فى كل من التحكيم الدولى وفى sicc يتمتع أطراف النزاع بمرونة فى إجراءات المحاكمة لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمستندات سند الدعوى والأدله فيجوز الأتفاق على قواعد الإثبات المطبقه و القانون الواجب التطبيق للفصل فى النزاع.

الاختلافات بين التحكيم الدولي وإجراءات المحكمة الجنائية الدولية

على النقيض من التحكيم الدولى حيث يتم تشكيل المحكمه من قبل الأطراف او مؤسسة التحكيم ، يتم تعيين لكل قضيه من قضايا sicc قاضاً واحد او اكثر يتم اختيارهم من قائمه متنوعه من القضاه السنغافوريين والدوليين فى sicc ويتم إصدار ذلك الامر بالتعيين من رئيس القضاه وفى الوقت الحاضر يوجد ٢٤ قاضيا سنغافوريا و ١٨ قاضيا دوليا. تتمتع sicc بسلطات قسريه لاتمتلكها هيئة التحكيم مثل إختصام طرف ثالث وإدخاله فى اجراءات النزاع ليكون الحكم فى مواجهته ، بمعنى آخر مكنة ادخال غير الموقعين على اتفاق التحكيم.

هذا مهم بشكل خاص للحالات التي يكون فيها العقد يتضمن أطرافًا متعددة أو أطرافًا غير موقعة أو عقود متعددة وأطراف ثالثة أو غير موقعين غير راغبين في الانضمام إلى إجراءات التحكيم. وهذه شكوى شائعه حول التحكيم - "نقص القوة فيما يتعلق بأطراف ثالثة"[٩] .فى اجراءات التحكيم لايتم عادة نشر قرارات التحكيم التجارى ، واذا كانت كذلك فعادة مايتم اخفاء اسم القرارت بحيث لايتم الكشف عن اسماء الاطراف والمحكمه قد تفضل أطراف التحكيم السرية وإخفاء الهوية التي يوفرها التحكيم ، ولكن مع تلك المزايا المتصورة ظهرت مخاوف بشأن الافتقار إلى الشفافية في عملية صنع القرار في المحكمة وعدم وجود مساءلة لهيئة التحكيم ، خاصة أنه لا يوجد عادة حق في استئناف دعوى دولية.

يجوز استئناف أحكام SICC أمام محكمة الاستئناف في سنغافورة ، ما لم يتفق الأطراف على التنازل عن هذا الحق. أحكام المحكمة التجاريه الدوليه وملخصات القضية متاحة للجمهور على موقع SICC الإلكتروني[٢]. يجوز

للمحكمة إصدار أوامر لحماية خصوصية الإجراءات ، ويجوز للأطراف المعنية بالسرية ، على سبيل المثال ، التقدم إلى المحكمة للحصول على أمر السرية ،الفرق الآخر بين التحكيم الدولي وإجراءات SICC هو السرعة (وبالتالي التكلفة) للتخلص من القضايا، لطالما تم انتقاد التكلفة والافتقار إلى السرعة على أنهما أسوأ سمات التحكيم الدولي.

وفى سياق الحديث لا يفوتنا التعرض للمقارنه بين SICC (المحكمه التجاريه الدوليه) ومحاكم مركز دبي المالي العالمي ايضا. تم إنشاء نظام محاكم مركز دبي المالي العالمي في البداية لدعم مركز دبي المالي العالمي ، وهو منطقة مالية اتحادية حرة تقع في دولة الإمارات العربية المتحدة. . لذلك ، في سنواتها الأولى ، تعاملت في الغالب مع النزاعات "المحلية" الناشئة داخل مركز دبي المالي العالمي.

(١)Sweet ,A.S. and F. Grisel, The evolution of international arbitration: delegation, judicialization, governance. Studies, ١٩٩٩. ٣١: p. .١٨٤-١٤٧

(٢)Walker, J., Specialised International Courts: Keeping Arbitration on Top of its

Game. Arbitration: The International Journal of Arbitration, Mediation and Dispute Management, ٢٠١٩. ٨٥.

تم توسيع نطاق إختصاصها في عام ٢٠١١ ليشمل محاكمة الإجراءات بناءً على موافقة الأطراف ، بغض النظر عن علاقتها بمركز دبي المالي العالمي ، وبالتالي أصبحت محكمة تجارية "دولية". تتشابه محاكم SICC و DIFC كثيرًا من حيث أنها في جوهرها محاكم محلية متخصصة تم إنشاؤها للتعامل مع النزاعات التجارية الدولية. ومع ذلك ، فإن الفارق الرئيسي هو أن مركز SICC له نشأة مختلفة: لم يتم تأسيسها لتلبية احتياجات منطقة اقتصادية جديدة ؛ تم تصميمه كنموذج جديد للتقاضي في المنازعات الدولية. لكونها تحمل قواعدها الإجرائية تشابهاً أكبر مع قواعد التحكيم الدولية الحديثة.

وبهذا المعنى ، فهي "دولية".، فإن SICC هي دراسة حالة مثيرة للاهتمام وكان لها ابلغ الاثر فى جعل سنغافوره مركز لتسوية المنازعات الدوليه وكانت الذراع الطولى فى تعزيز وتعاظم دور سنغافوره كمركز رائد فى تسوية المنازعات.

الفصل الثالث
مركز الوساطة فى تسوية المنازعات

الوساطة وسيله من بين العديد من الوسائل المتاحه لمساعدة الاطراف على تسوية النزاع ، ويطلق على هذه الوسائل الاخرى " الوسائل البديله لتسوية المنازعات " والخيار بين هذه الوسائل يرتكز فى اساسه على اتفاق الاطراف وما ينبثق من ذلك الإتفاق على اللجوء إلى أياً منهما سواء أكان فى بداية التعاقد أم فى وقت لاحق من نشوب النزاع [١]. ومن الجائز الإتفاق عليها بعد وقوع النزاع بين الاطراف وبعد ايضاح وانكشاف معالم نقاط الخلاف وذلك لتحديد موضوع النزاع محل تدخل الوسيط وذلك محاوله لتيسير الولوج اليه والوصول الى نقطة التسويه وتحقيق مطامح الاطراف .

والوساطه يتم ممارستها بعيدا عن نطاق القضاء او هيئات التحكيم ، وحيث تعين الاطراف فى النزاع شخص ثالث محايد لمساعدة الاطراف على التسويه فى اطار ودى[٢] والدور الاساسى للوسيط هو تقريب وجهات النظر وتسهيل الحوار بين اطراف النزاع للوصول الى تسويه تحقق مصالحهم المشتركه والعمل على تقليل حدة الخلاف بينهم ويكون ذلك بمحاولة أتاحة منطقة عازلة لاطراف النزاع، وغرس الثقة فى دور الوساطه، والاعتقاد بأن التوصل إلى حل سلمي أمر قابل للتحقيق [٣].

وبذلك يتضح جليا انه يقتصر دوره على تقليل فجوة الخلاف بين اطراف النزاع وذلك بالتواصل الفعال و بأستنهاض افكار وطرح الرؤى والخيارات امام سالفى الذكر وذلك للوصول الى حل عادل بأنفسهم وعلى نحو مقبول منهم بمساعدة الوسيط ، وعادة مايكون ذلك الحل بناءا على تنازلات تبادليه بين اطراف الخصوم ويكون ذلك فى اطار الرضاء لجميع الاطراف والوصول الى نقطة فى اطار انه لايوجد طرف اسبغ له الفوز او الخسران فلابد من رضاء الجميع بالحل الذى يتم الوصول اليه بالوساطه وهى الفرضيه التى تقوم عليها وعادة مايتم ابرام عقد الصلح عقب نجاح مساعى الوساطه .

فوائد إستخدام الوساطة فى تسوية المنازعات

لتوضيح ولبيان أهم ماتتميز به الوساطة فيمكننا التعرض للنقاط الآتيه :

فى اول الامر يأتى عامل التكلفه التى يتحملها الاطراف فى الوساطه ، الكيانات الاقتصاديه متمثله فى الشركات تهرول عليها بأعتبارها اقل وسيله فى التكلفه بالمقارنه بغيرها من الوسائل البديله لتسوية المنازعات[٤] ومتاحه فى التو من اجل تسوية الخلاف بين الاطراف الى جانب الزود عن ارهاصات وطول امد التقاضى عن طريق المحاكم الوطنيه[٥].

(١)Betancourt, J.C. and T. Marks, *Rethinking Public Policy and Alternative Dispute Resolution: Negotiability, Mediability and Arbitrability.* Arbitration: The International Journal of Arbitration, Mediation and Dispute Management, ٢٠١٢. ٧٨(.١)

(٢)Spencer ,D. and M. Brogan, *Mediation law and practice.* ٢٠٠٦: Cambridge University Press.

(٣)Stromberg, W., *Avoiding the full court press: International commercial arbitration and other global alternative dispute resolution processes.* Loy. LAL Rev., ٢٠٠٦. ٤٠: p. .١٣٣٧

(٤) Reif, L.C., *The use of conciliation or mediation for the resolution of international commercial disputes.* Can. Bus. LJ, ٢٠٠٧. ٤٥: p. .٢٠

(٥)Morris-Sharma, N.Y., *The Singapore Convention Is Live, and Multilateralism, Alive.* Cardozo J. Conflict Resol :٢٠ .٢٠١٨ ,.p. .١٠٠٩

والإطار الزمنى الذى تستغرقه عملية الوساطه لايقارن بالفتره الزمنيه التى يمكن ان يتخذها تسوية النزاع عن طريق التقاضى او التحكيم فهى تتم فى وقت قصير منذ نشوب النزاع[١] ، وتتميز الوساطه بأنها تساعد التواصل الفعال بين الاطراف وصولا الى استكشاف الموضوعات ذات الاهميه المشتركه بينهما بدلا من التركيز على المطالبه بحقوقهم والتوجه نحو ايجاد سبل لتلبية احتياجات الاطراف الحاليه والمستقبليه بدلا من اثارة تفاصيل غير مجديه بمن كان السبب فى اثارة النزاع والبعد بقدر المستطاع عن الملابسات والذى يكون من شأن ذلك ابلغ الاثر فى نزع فتيل الشقاق بين الاطراف .

الموضوعات التى يتم طرحها فى الوساطه لايجوز الافصاح عنها من اى شخص فى عملية الوساطه وجميع الاطراف ملتزمون بالسريه لما يتم مناقشته وعرضه [٢] وهذ الامر يكون له ابلغ الاثر فى تشجيع الاطراف على ولوج التواصل بحريه تامه والافصاح عن مستندات او وثائق قد

تكون سبب لامتناع احد من الاطراف اللجوء اليها لكون المنازعات الاقتصاديه والتجاريه للشركات والمشروعات الذى يقوم نشاطها على مجموعه من عناصر تتعلق بحجم الاعمال والمركز المالى للمشروعه وخططه المستقبليه ويتجه اصحاب تلك الكيانات الى ان كل تلك المعلومات والبيانات ينبغى ان يسبغ عليها طابع الكتمان وعند الوصول لنهاية اجراءات الوساطه والوصول الى اتفاق تسويه مقبول من قبل الاطراف على عكس مايتم فى الاحكام القضائيه والتحكيم ، فالاطراف هم من يتوصلون الى تلك التسويه والقرار بأبرامها ويكون ذلك بمساعدة الوسيط ممايشير الى ان الاطراف هم من يتحكمون فى زمام الامور ونتائجها ويكون دور الوسيط ماهو الا تيسير الاجراءات وتنظيمها وبذل الجهد الكافى والعنايه اللازمه لتذليل العقبات والتخفيف من تشدد مواقف كل طرف وتشبث كل طرف بوجهة نظره وقناعاته الشخصيه معتقدا ان الحق فى جانبه لاجل تمكينهم من ايجاد حل للنزاع القائم بينهم وعند الانتهاء يتم التوصل الى اتفاق يحتوى على بنود التسويه ويتم توقيع الاطراف عليه[٣].

الوساطة وفوائدها لمنازعات الملكية الفكرية

قد يكون ولوج سبل الوساطه فى تسوية منازعات الملكيه الفكريه بين الكيانات الاقتصاديه تكتسب زخما وان كان ذلك ببطء كخيارات قابله للتطبيق وتم ادراجها فى احكام تسوية المنازعات وهى تزود الأطراف بمزيد من التحكم فى عملية تسوية المنازعات[٤] واذا تم ادارتها بشكل جيد فأنها توفر الوقت والمال وبالاضافه الى ذلك غالبا ماتؤدى الطبيعه التوافقيه للتسويه البديله لتسوية المنازعات الى انتهاء النزاع بأقل خصومه مما يجعلها جذابه للاطراف التى ترغب فى المحافظه على علاقه تجاريه جيده .

ومن الجانب الاخر فأن الوسائل البديله لحل المنازعات قد أصبحت من الوسائل الملائمة للفصل في المنازعات الهامه كما هو الشأن في منازعات التجارة الدولية وحماية المستهلك، والمنازعات الناشئة عن الانترنت، والتجارة الإلكترونية والملكية الفكرية في العصر الرقمي حتى أصبح يطلق على هذه الوسائل بالنظر إلى طابعها العملي بالطرق الملائمه لفض النزاعات[٥] .

(١)Vilalta, A.E., *Mediation-Legal Framework: Comparative Law.* THE WHITE BOOK OF MEDIATION IN CATALONIA, ٢٠١٠: p. .١٣٠-٨٣

(٢)Alexander, N.M., *International and comparative mediation: legal perspectives*. Vol. ٤. ٢٠٠٩:Kluwer Law International BV.

(٣)Montineri, C., *The United Nations Commissions on International Trade Law (UNCITRAL) and the Significance of the Singapore Convention on Mediation.* Cardozo J. Conflict Resol., ٢٠١٨. ٢٠: p. .١٠٢٣

(٤)Fan, K., *Mediation of Investor-State Disputes: A Treaty Survey*. J. Disp. Resol., ٢٠٢٠: p. .٣٢٧
(٥)Lang, J., *A practical guide to mediation in intellectual property, technology and related disputes*. ٢٠٠٦: Sweet & Maxwell London.

فى أول الامر يمكن القول أن الوساطة تعتبر بديلا يتوفر به الجاذبيه لدى الكيانات الاقتصاديه وبديلا عن التحكيم الذى شابه انطباع بعدم الرضا بين المستثمرين وربما عدم اليقين بشأن ماسينتهى اليه حكم التحكيم فهذا الذى حافظ على اهتمام الاطراف على مساعدة الوسيط للوصول الى نتيجه بديله ومقبوله للاطراف وتقديم فرصه للمستثمرين لتسوية منازعات الملكيه الفكريه بأنفسهم وهذا مفيد بصفه خاصه فى تلك المنازعات والتى يكون لها اغلب الاثر فى تجنب النتائج التى تحمل طغينه لكل طرف للاخر التى قد يفوز فيها احدهما ويخسر الاخر(١) وقد تكون فرصه سانحه لاستمرار العلاقه بين الكيانات محل النزاع فضلا عن استغلالها لتبادل المعلومات الهامه وبناء الثقه فيما بينهم او على الاقل الحد من عدم توافر الثقة.

وبالاضافه الى ان الوساطه بأعتبارها اقل عدائيه فى تسوية المنازعات يكون لها بالغ الاثر فى تخفيف بعض دوافع القلق لدى مالكى حقوق الملكيه الفكريه وبخاصة الاجانب الذين قد يترددون فى المقاضاه امام القضاء الوطنى ونتيجه لذلك فكانت الوساطه اطروحه محايده يهرول عليها مالكى حقوق الملكيه الفكريه وتنهض بأحتياجاتهم و تمكنهم من تسوية نزاعاتهم فى اطار من التسويه الفعاليه والسريعه وهنا سياق الحديث يدفعنا لتناول المسار الذى اتخذته سنغافوره لانشاء مركز للوساطه وتسليط الضوء على النهج الذى تبنته فى ادارته وصولا لتحقيق الهدف المنبثق من الاستراتيجيه المتبعه بجعلها مركز رائد فى تسوية المنازعات فى العالم .

إنشاء مركز سنغافورة للوساطه SIMC

نتيجه للتغيرات الهائله فى حركة التجاره والنمو الاقتصادى للعالم خلال الفتره من عام ٢٠٠٨الى عام ٢٠١٣ ، حظيت آسيا بالنصيب الاكبر فى تلقى استثمارت والتى كان لها ابلغ الاثر فى زيادة الاستثمارت الاجنبيه من حوالى ٥٦٠ مليار دولار امريكى الى ٧٨٩ مليار دولار امريكى(٢) وبطبيعة الحال يكون له اثر ايجابى فى زيادة التجاره الدولية ، مما أفسح المجال لسنغافورة لإغتنام تلك الفرصة السانحة بموقعها الفريد إلى جانب

البنية التحتية القانونية لإبراز دورها الرائد فى تسوية المنازعات وذلك بتوفير سبل مختلفة لتسوية المنازعات عبر الحدود مثل الوساطة.

وتم ذلك الأمر بعدد من الإجراءات الإستباقية للإغتنام تلك الفرصة السانحة من المنازعات المحتملة من تلك الإستثمارات الأجنبية فى شرق آسيا سواء كانت منازعات تجارية او منازعات ملكية فكرية ونفاذاً لذلك تم تشكيل لجنة من قبل وزارة العدل فى ابريل ٢٠١٣ وذلك لتقديم توصيات بشأن كيفية تطوير سنغافوره الى مركز للوساطه التجاريه الدوليه [٣] ، وتمخضت تلك اللجنه الى مجموعه من توصيات اتبعتها الحكومه السنغافوريه والتى اسفرت عن اطلاق SIMC وهو مركز يقدم خدمات الوساطة التجارية الدولية فى الخامس من نوفمبر ٢٠١٤ ، كما تم تقديم بروتوكول AMA كحجر الاساس ل SIMC خلال حفل الافتتاح

(١)Ignat, C.F.A., *Mediation Clause In Commercial Contracts (The Advantages Of Mediation Clause In Commercial Contracts).* Perspectives of Business Law Journal, ٢٠١٣(٠٢): p. .١١٥-١١٣

(٢)Zhang, B. and B. Zhang, *TPF in Singapore.* Third Party Funding for Dispute Resolution: A Comparative Study of England, Hong Kong, Singapore ,the Netherlands, and Mainland China, ٢٠٢١: p. .١٢٠-٩٣

(٣)Carbol, L., *Arb-Med-Arb Protocol at the Singapore International Mediation Centre-Did Singapore Build a Bridge or a Raft?* .٢٠١٧

بروتوكول AMA

بناءاً على فلسفه إبتغتها الحكومه السنغافوريه لانشاء هجين بين التحكيم والوساطه كوسيله لتسوية المنازعات وبين الثقافات التى تتجب مسار التسويه القضائيه عن طريق الوساطه و التوجه الى التقاضى والتحكيم فى حل منازعات الملكيه الفكريه والمنازعات التجاريه الدوليه، إرتأت اللجنة سالفة البيان متطلبات تسوية المنازعات آنذاك متجهه الى اتخاذ هذا النهج وسياق الحديث يدفعنا الى تناول ذلك البروتوكول بجميع جوانبه وكيفية تناوله من قبل مؤسستين SIMC، SIAC والميزات التى يجتني ثمارها اطراف النزاع فى حالة ولوج ذلك المسار .

ضمان مؤسسي لحل محدد مسبقًا

الاجراءات التى يتم اتباعها لتسوية المنازعات بموجب بروتوكول AMA من قبل مؤسستين مختلفتين SIMC ، SIAC الاول متخصص فى الوساطه والاخير مختص فى التحكيم وكلاهما يتمتع بقواعد ولوائح مستقله [١] ، بموجب بروتوكول AMA يبدأ التحكيم عن طريق تقديم انذارالتحكيم و يتم اخطار مركز تسوية المنازعات simc من قبل SIAC فى غضون ٤ ايام عمل ، وعقب تشكيل هيئة التحكيم والرد على انذار التحكيم من قبل SIMC يتم وقف التحكيم ويتم ترتيب بد الوساطه من قبل SIMC والتى يتم من قبلها بدء اجراءات الوساطه وفقا لقواعدها ويجب ان تكتمل عملية الوساطه خلال ٨ اسابيع من تاريخ بدى الوساطه وان لم يكن ولم يتم تسوية النزاع عن طريق الوساطه او تمت التسويه جزئيا ، تقوم SIMC بأبلاغ SIAC بمواصلة التحكيم الذى بدأ سابقا .وفى حالة وجود تسويه تقوم SMIC بأبلاغ SIAC و يجوز ان يتم الاتفاق بالتسويه من قبل هيئة التحكيم.

وقف التحكيم فى انتظار نتيجة الوساطة

المنتظر من النزاع انتهائه وفقا لبرتوكول AMA بنتيجتين الوصول الى تسوية ناجحه عن طريق الوساطه وآنذاك يكون للاطراف خيار تسجيل اتفاقية التسويه على ضوء واطار قرار التحكيم ويكون ذلك بأتفاق تسويه ويكون واجب النفاذ بموجب اتفاقية نيويورك ولامراء فى ذلك وعلته ان بدء الوساطه فى وقت لاحق بعد ان استوفى التحكيم شرط وجود نزاع حقيقى لم يتم حله بين الاطراف بحلول وقت بدء التحكيم [٢] ، واذا تم حلها فى الوساطه وتم ذلك فى اطار اتفاق تسويه منفصل ، حينئذ لاينطبق عليه اتفاقية نيويورك

القدرة على إنفاذ نتائج تسوية المنازعات:

المبتغى من الهجين الذى تم بين مركز التحكيم والوساطه ومن منظار استراتيجى وقانونى يبدو وكانه تطويع المنازعات لاحتمالية تسويتها وفقا لقواعد الوساطه والاغتنام بما تمتاز به الوساطه من الوصول الى اتفاق رضائى للاطراف يتمخض من تنازلات تبادليه بين الأطراف وتنتهى بالوفاق بينهما وصولا الى امكانية انفاذ ذلك الاتفاق بموجب قرار التحكيم وآنذاك يتم التمتع بمزية التحكيم التى تتضمن نظاما موحدا بشأن التنفيذ فى اكثر من ١٦٠ دوله الا ان ذلك الامر يتوقف ويعتمد بشكل كبير على ارادة الاطراف فى ايجاد ارضيه مشتركه بينهما وايجابية الوصول الى اتفاق وان لم يكن ستجهض جميع الجهود حتى بأستخدام بروتوكول AMA وقياسا على ذلك الامر ينص بروتوكول AMA الالتزام بالتوسط الذى يتبناه الاطراف من خلال اخضاعهم للبروتوكول على وقف التحكيم وهذا الامر ينبىء عن اتجاه نوايا الاطراف الى التوافق والوقوف على ارض مشتركه بينهما .

(١)Dulac, E. and A. Lo, The SIAC Rules ٢٠١٦: New Features. Indian J .Arb. L., ٢٠١٦. ٥: p. .١٢٩

(٢)Nicholls, A.C. and C. Bloch, ICC Hybrid Arbitrations Here to Stay: Singapore Courts' Treatment of the ICC Rules Revisions in Articles ١(٢) and ٦(٢). Journal of International Arbitration, ٢٠١٤. .٣١:٣

مثال توضيحى للاجراءات سير المنازعه أمام SIMC :

تناقش القضية نزاعًا بقيمة ١٠،٠٠٠،٠٠٠ دولار سنغافوري بين المدعى شركة نرويجية ، والمدعى عليه شركة من جمهورية كوريا نشأ النزاع عن عقد بناء ، تستهدف نوايا الاطراف الى التوافق والوقوف على أرض مشتركة بينهما وتجنب إجراء تحكيم مطول ، استنادا لابتغاء انشاء مشروع مشترك بين الطرفين ، والذي بدأ بالفعل في التفاوض من قبل ممثلي كلا الطرفين. تم إدراج شرط فى العقد محل النزاع وهو فى حالة نشوبه اللجوء إلى شرط سنغافورة Arb-Med-Arb في العقد، وعليه أى نزاعات تنشأ عن هذا العقد أو فيما يتعلق به ، تخضع بالتالي لبروتوكول AMA ويتم حلها تحت رعاية SIAC و SIMC [١]

بدء الإجرءات

يبدا المدعى عملية تسوية المنازعه عن طريق تقديم اخطار (انذار) التحكيم مع إرسال نسخة إلى المدعى عليه يوم استلام إشعار التحكيم الكامل من قبل مسجل SIAC وهو تاريخ بدء التحكيم. ويكون للمدعى عليه مهله ١٤ يومًا لتقديم رد على اخطار التحكيم. ، يجب أن يتضمن اخطار التحكيم ، من بين أمور أخرى ، دفع رسوم التسجيل المحسوبة للأطراف الخارجية يجب على مسجل SIAC إبلاغ SIMC في غضون ٤ أيام من بدء بناءً على طلب SIAC ، يجب على الأطراف أيضًا دفع وديعة سيتم تحديد مقدارها من قبل مسجل SIAC بالتشاور مع SIMC ، بناءً على المدة التقريبية للإجراءات. الوديعة مستحقة الدفع من قبل الأطراف وتحتوي على:

-التكاليف المقدرة للتحكيم ، بما في ذلك أتعاب هيئة التحكيم ومصاريفها ، وأتعاب ومصاريف إدارة SIAC وتكاليف أي خبير محتمل . وفقًا لما

تحدده SIAC.

-الرسوم الإدارية ونفقات الوساطة ؛ وفقًا للرسوم المقدرة وفقا لقواعد SIMC :

يتم تعيين المحكم من قبل رئيس SIAC ويتم ترشيحه من قبل الأطراف على أن يتم ذلك الأمر خلال ٢١ يومًا من بدء التحكيم ، وإلا فسيتم تعيينه فقط من قبل رئيس SIAC. ويقوم المسجل آنذاك بإرسال ملف الإجراءات إلى SIMC. وتعتبر الوساطة قد بدأت في التاريخ الذي تبلغ فيه SIMC من قبل مسجل SIAC ببدء الوساطة. وآنذاك يكون ل SIMC اطار زمنى يمارس الوساطة خلاله مع الأطراف وتم تحديده بثمانية أسابيع للتوصل إلى تسوية في الوساطة ويتم ذلك الامر وفقًا لقواعد الوساطة SIMC.

في حالة التوصل إلى تسوية ناجحه ، يجب على SIMC إبلاغ المسجل من SIAC. آنذاك يجوز للمحكم بناءً على طلب الأطراف إصدار حكم بالموافقة على الشروط المتفق عليها من قبل الأطراف القابلة للتنفيذ بموجب اتفاقية نيويورك. من SIAC ، والتي تبلغ المحكم لاحقًا بأن إجراءات التحكيم يجب أن تستأنف.

فيما يتعلق بتكاليف الإجراءات ، البادى وفقا لقواعد SIMC التكاليف الفعلية تُحسب في نهاية الوساطة ، أو في ختام إجراءات التحكيم ، وفقًا لما ستنتهى اليه المنازعه وعند نهاية الاجراءات يتم عمل مقاصه من المبالغ المدفوعه بالفعل كوديعه ويتم احتساب التكاليف الفعليه ورد ما تبقى من مبالغ أن كان .

(١) Strong, S.I., Realizing rationality: An empirical assessment of international commercial mediation. Wash. & Lee L. Rev., ٢٠١٦. ٧٣: p. .١٩٧٣

وعليه من المحتمل انهاء عملية تسوية المنازعات فى غضون أيام ، ويبدو ان طول الاجراءات بالكامل يعتمد على سرعة الاتصال بين SIAC و

SIMC ، من الجائز إنهاء عملية تسوية المنازعات في غضون أيام ، وهذا من شأنه اسباغ مزيه للاطراف بمكنة الاستمرار في مشروعهم المشترك لان الشقاق يتم تسويته فى اطار الرضاء للجميع والوصول الى نقطة انه لايوجد طرف اسبغ له الفوز او الخسران فالرضاء للجميع .

وفي حالة عدم الامتثال لاتفاقية التسوية من قبل أي من الأطراف ، يجوز للطرف المتضرر أن يحمل الاتفاق القابل للتنفيذ مباشرة بموجب اتفاقية نيويورك . وسياق الحديث يدفعنا الى تسليط الضوء على نماذج اخرى يكون قوامها هو المزج بين الوسيلتين الوساطه والتحكيم :

نموذج الوساطه والتحكيم The Med-Arb model

يبدو ان اختيار الاطراف مسار Med-Arb، ينبىء عن اتجاه النوايا الى التوافق والوقوف على ارض مشتركه بينهما . من خلال بدء محاولة تسوية النزاع بالوساطه ويمنحهم ذلك الامر مكنة حل النزاع وديا من خلال الوساطة [١].

ويبدو ان السيناريو الاكثر ايجابيه هو من المحتمل ان يتوصل الاطراف الى تسويه وديه وهنالك يتمتعا بمزية الوصول الى تسويه بالوساطه ، وذلك بتوفير الوقت والتكلفه بالاضافه الى مكنة الاستمرار في علاقتهم المشتركه لان الشقاق يتم تسويته فى اطار الرضاء للجميع. وإلا وجب على الاطراف الدلوف إلى التحكيم ويمكنهم حل نزاعهم من خلاله ويتبع فى اداء مهمته قواعد لاتختلف كثيرا عن تلك التى يسير عليها القضاء الوطنى وثمرته متمثله فى حكم له سائر مقومات الاحكام القضائيه وملزم لاطرافه وينفذ جبرا و معترف به على نطاق واسع . ويبدو انه من المحتمل ان يؤدى دور المحكم والوسيط إما شخصان أو شخص محايد[٢] .

(١)Pettibone, P., J.S. Siffert, and A. Zhu, An Examination of Institutional Arb-Med-Arb Protocols and Practices. Dispute Resolution Journal, ٢٠٢٢. ٧٦(١): p. .١١٤-٩٩

(٢)AYDEMİR, D., Multi-Tiered Dispute Resolution Clauses after UML on Mediation ٢٠١٨and the Singapore Convention. Public and Private International Law Bulletin, ٢٠٢١. ٤١(١): p. .٢٢٩-١٩١

وان كان الخيار الثاني يمثل الشكل التقليدي لنموذج Med-Arb، و على النقيض ماتتبناه مؤسسات التحكيم الرائدة فهى لاتسمح للوسيط بالتصرف لاحقاً كمحكم وعلى الأرجح بسبب اللغط الذى شاب امر احتمالية التحيز المحتمل والمساس بالحيادية للشخص الذى يقوم بذلك[١].

وهذ وفقا للمعايير الدولية المعترف بها على نطاق واسع. نقلاً عن SB Goldberg: "تتعرض نزاهة كل من الوساطة والتحكيم للخطر عندما يعمل نفس الشخص كوسيط ومحكم [٢]". ويبدو ان مسار Med-Arb يقوم على المزج بين مزايا الوساطه والتحكيم ، الا انه من المحتمل المزيه التى يمنحها كلا منهما تستبعد الاخرى بمعنى انه فى حالة توقيع الاطراف على اتفاق تسويه ويكون ذلك الامر فى مرحلة الوساطه يكون غير قابل للتنفيذ بموجب اتفاقية نيويورك و للوصول لتلك المزيه لابد من الولوج بمرحلة التحكيم الذى يسبغ على الاتفاق صيغه تنفيذيه تتضمن نظاما موحدا يتم نفيذها فى اكثر من ١٦٠ دوله من المحتمل آنذاك تفقد مزية وفورات التكلفه والوقت التى توفرها الوساطه وغيرها ماسبق ابدائه .

نموذج التحكيم والوساطهThe Arb-Med model

في حالة وجود نزاع يحكمه هذا المسار يبدأ الأطراف تسوية النزاع باللجوء

الى التحكيم. وهى تسويه نهائيه وملزمه ويفرض حكم التحكيم على من صدر فى مواجهته ويجرى تنفيذه وفقا لما يقرره القانون فى البلد المطلوب منه الامر بالتنفيذ و للأطراف وفقا لهذا المسار يكون لهم مكنة حل نزاعهم عن طريق الوساطة وذلك آبان السير فى اجراءات التحكيم وإدراكهم تقريبًا لموقفهم في التحكيم . فيكون من الجائز الاتفاق بين الاطراف على وضع حد للاجراءات القائمه واستكمال التسويه بالوساطه ولامراء فى ذلك الامر لكون التحكيم قضاء اتفاقى خاص يوجده الاتفاق وينهيه طالما ذلك الامر اصلح فى نظر الاطراف وهنا يبدو ان ان استخدام مرحلة التحكيم لاتعدو سوى ان تكون كوسيله ضغط او تقييم واقعى للوضع الحالى الضرورى للوصول الى التسويه المطلوبه عن طريق الوساطه ، وهنا ستكون التسويه والنتيجه التى يتم الوصول اليها ايا كان فى مرحلة الوساطه او التحكيم قابله للتنفيذ بموجب اتفاقية نيويورك لاستيفاء التحكيم شرط وجود نزاع حقيقى لم يتم حله بين الاطراف لاسيما بدء الاجراء عن طريق التحكيم .

---

(١)Antona, D., Med-Arb: A Choice Between Scylla and Charybdis. Dispute Resolution Journal, ٢٠١٤. ٦٩(٣): p. .١٠١

(٢)Dendorfer, R. and J. Lack, The interaction between arbitration and mediation: vision V reality. Disp. Resol.Int'l, ٢٠٠٧. ١: p. .٧٣

مواجهة بروتوكول AMA مع النماذج الأخرى

الفروق بين نموذج Arb-Med وبروتوكول AMA

بشأن التسويه وفقا لنموذج Arb-mid تكون قابله للتنفيذ لبدء التحكيم قبل الوساطه [١] وهذا مايتم ايضا وفقا لبروتوكول AMA ، حقيقة ان الاطراف تتعامل مع الوساطه فى المقام الاول قبل إجراء التحكيم الفعلى هى المزية الاساسية لبروتوكول AMA على نموذج Arb-mid من حيث التكاليف وفعالية الوقت ، هذ إلى جانب من المحتمل عند إجراء الوساطه والتحكيم فى نموذج Arb-mid من قبل نفس المحايد فقد يواجه الأطراف فى ظل حالات معينه تحدياً محتملاً فى قرار التحكيم ويكون سندهم فى ذلك

الأمر إحتمالية تحيز المحايد ، أما فى بروتوكول AMA فقد نص على أن مبدأ الحياد وعدم التحيز المرغوب فيه بشده بالنسبة للمحايد فى كلا الإجرائين علاوه على ذلك يتم ضمان الثقه تجاه الوسيط إلى حد كبير .

الفروق بين نموذج Med-Arb وبروتوكول AMA

إن تسوية الوساطه التى تم إبرامها فى شكل إتفاق تكون قابله للتنفيذ بموجب اتفاقية نيويورك وهذا الأمر إن كان لسبق التحكيم وتحققه من شرط وجود نزاع حقيقى لم يتم حله بين الأطراف وتصبح المزية الهامة لبروتوكول AMA واضحة فعند إختيار أطراف النزاع تسويته وفقا لبروتوكول AMA تتمتع الأطراف بضمانات إمكانية إنفاذ إتفاقية التسويه وفقا للإتفاقية نيويورك ، إلا أن الدلوف فى إجراءات التحكيم قبل الوساطه من المحتمل أن يكون من شأن ذلك تكبد بعض النفاقات الإضافيه وهذا مأخذ على بروتوكول AMA ، أما بشأن Med-Arb فإن إتفاق التسوية التي تم التوصل إليها أثناء مباشرة الوساطة والمقارنة السابق إبداؤها إضافه الى انها تبرز المزايا المحتمل أن يتمتع بها أطراف النزاع تحت مظلة كل نموذج :

فمن خلال إخضاع تسوية المنازعات الناشئه عن العقد لبروتوكول AMA ، يتضح جلياً المميزات التى من المحتمل أن يجتنيها أطراف النزاع

-إمكانية حل النزاع بين الأطراف في إطار زمني يمكن التنبؤ به مسبقاً .

-إمكانية حل النزاع مقابل تكاليف أقل مقارنة بالتحكيم عند إستخدامها كوسيلة قائمة بذاتها .

-يقوم القائمين على SIMC بالمساعدة فى إختيار وسيط على مستوى عالٍ من الخبرة يساعد الأطراف على نزع الشقاق.

- ضمان إستقلال الوساطة والوسيط فيما يتعلق بالتحكيم والمحكم .
- قابلية إنفاذ إتفاق التسوية بموجب إتفاقية نيويورك في أكثر من ١٦٠ دولة في العالم .

تهدف المزيه الأولى إلى بروتوكول AMA تجاه المنازعات ، حيث تهدف الأطراف فى الأغلب الأعم إلى الحفاظ على العلاقة ، التي نشأ عنها النزاع. أحد الأمثلة على ذلك هو العقود طويلة الأجل حيث يؤدي تعليق التعاون إلى تكاليف باهظه فى أغلب الحالات تكون التكلفه أعلى مما

تتكبده الأطراف من مال ووقت وصولا للتسوية وعليه فقد يكون بروتوكول AMA هو الجواب المفضل.

(١)Kryvoi, Y. and D. Davydenko, Consent awards in international arbitration: from settlement to enforcement. Brook. J. Int'l L., ٢٠١٤. ٤٠: p. .٨٢٧

المراجع:

١.Yip, M., The resolution of disputes before the Singapore International Commercial Court. International & Comparative Law Quarterly, ٢٠١٦. ٦٥(٢): p. .٤٧٣-٤٣٩

٢.Southwell, R., A Specialist Commercial Court in Singapore. Singapore Academy of Law Journal :(٢)٢ .١٩٩٠ ,p. .٢٨٥-٢٧٤.

٣.Yip, M., The Singapore International Commercial Court: The Future of Litigation. Erasmus L. Rev., ٢٠١٩. ١٢: p. .٨٢.

٤.Yeo, J., On appeal from Singapore international commercial court. SAcLJ, ٢٠١٧. ٢٩: p. ٥٧٤

٥.Huo, Z. and M. Yip, Comparing the international commercial courts of China with the Singapore International Commercial Court. International & Comparative Law Quarterly, ٢٠١٩. ٦٨(٤): p. .٩٤٢-٩٠٣

٦.Teh, L., The Singapore International Commercial Court. Disp. Resol. Int'l, ٢٠١٧. ١١: p. ١٤٣

٧.Rogers, C., Transparency in International Commercial Arbitration, ٥٤U. kAN. L. Rev, ٢٠٠٦. P:١٣٠١

٨.Landbrecht, J., Singapore Internaitonal Commercial Court (SICC)-An Alternative to International Arbitraiton, The. ASA Bull., ٢٠١٦. ٣٤: p.١١٢

٩.Phang, A., ٩. Contract Law. Singapore Academy of Law Annual Review of Singapore Cases, ٢٠٠٣: p. .١٧٧-١٢٧

١٠.Chong ,A., Recognition and enforcement of foreign judgments in Asia. p:١-٢٤٠.٢٠١٧

١١.Chong, A., Moving towards harmonisation in the recognition and enforcement of foreign judgment rules in Asia. Journal of Private International Law, ٢٠٢٠. ١٦(١): p. .٦٨-٣١

١٢.Liang, E ,.K.J. Ong, and R.T. Xi'en, State Practice of Asian Countries in International Law: Singapore, in Asian Yearbook of International Law, Volume ٢٥(٢٠١٩). ٢٠٢١, Brill Nijhoff. p. .٣٠١-٢٨٩

١٣.Elbalti, B., Asian principles for the recognition and enforcement of foreign judgments. Singapore Journal of Legal Studies, ٢٠٢١: p. .٢٧٠-٢٦٧

١٤.Reyes, A., Recognition and Enforcement of Interlocutory and Final Judgments of the Singapore International Commercial Court. J. Int'l & Comp. L., ٢٠١٥. ٢: p. .٣٣٧

١٥.Sweet ,A.S. and F. Grisel, The evolution of international arbitration: delegation, judicialization, governance. Studies, ١٩٩٩. ٣١: p. .١٨٤-١٤٧

١٦.Walker, J., Specialised International Courts: Keeping Arbitration on Top of its Game. Arbitration: The International Journal of Arbitration, Mediation and Dispute Management, ٢٠١٩.P:٨٥.

١٧. Uphoff, E., *Intellectual property and US relations with Indonesia, Malaysia, Singapore, and Thailand*. ٢٠١٨: Cornell University Press.

١٨. Ramcharan, R., *Singapore's Emerging Knowledge Economy: Role of Intellectual Property and its Possible Implications for Singaporean Society.* The Journal of World Intellectual Property, ٢٠٠٦. ٩(٣): p. .٣٤٣-٣١٦

١٩. Kumar, A., S. Francis Pirozzi, and S. Apfalter, *Independent Evaluation Group (IEG) annual report ٢٠١٠: results and performance of the World Bank Group (Vol.* :(٢*Management action records for World Bank, IFC, and MIGA.* .٢٠١٠

٢٠. Williams, E., *Environmental effects of information and communications technologies.* nature, ٢٠١١. ٤٧٩(٧٣٧٣): p. .٣٥٨-٣٥٤

٢١. Magnus, R. and S.S. Courts. *e-Justice: The Singapore Story*. in *Article presented at the Sixth National Court Technology Conference for the National Centre for State Courts*. ١٩٩٩. Citeseer.

٢٢. Mittal, N., *BUSINESS COURTS AND PRIVATE TRIBUNALS.* Journal of the Indian Law Institute, ٢٠١٨. ٦٠(١): p. .٩٦-٧٩

٢٣. Dean, O., *Red card: intellectual property.* Without Prejudice, ٢٠٠٩. ٩(٨): p. .٢٠-١٧

٢٤. Institute, I.I.P., R.W. Zuallcobley, and J. Castañeda, *Study on specialized intellectual property courts*. ٢٠١٢: IIPI.

٢٥. de Werra, J., *Specialised intellectual property courts-issues and challenges.* Published in: specialised intellectual property courts-issues and challenges, global perspectives for the intellectual property system, Issue, ٢٠١٦(٢): p. .٤١-١٥

٢٦. Tsakalerou, M., *Intellectual property as a key driver of business performance: the case of Singapore and its implications for innovation in a knowledge-based economy.* International Journal of Learning and Intellectual Capital, ٢٠١٨. ١٥(١): p. .٩٢-٨٣

٢٧. Llewelyn, D., *Is There Confusion in the Law of Trade Marks in Singapore :?Staywell Hospitality Group Pty Ltd v Starwood Hotels & Resorts Worldwide, Inc [٢٠١٣] ١SLR* ٤٨٩. SAcLJ, ٢٠١٣. ٢٥: p. .٣٣٩

٢٨. Pusceddu, P., *Special Economic Zones, Legal Innovation, Technology, and IP Disputes. Quo Vadis China?* Quo Vadis China, .٢٠٢١

٢٩. Gomulkiewicz, R.W., *The Supreme Court's Chief Justice of Intellectual Property Law.* Nevada Law Journal, ٢٠٢٢. .٢٢

٣٠. Betancourt, J.C. and T. Marks, *Rethinking Public Policy and Alternative Dispute Resolution: Negotiability, Mediability and*

Arbitrability. Arbitration: The International Journal of Arbitration, Mediation and Dispute Management, ٢٠١٢. ٧٨(.١)

٣١. Spencer ,D. and M. Brogan, *Mediation law and practice*. ٢٠٠٦: Cambridge University Press.

٣٢. Stromberg, W., *Avoiding the full court press: International commercial arbitration and other*

global alternative dispute resolution processes. Loy. LAL Rev., ٢٠٠٦. ٤٠: p. .١٣٣٧

٣٣. Reif, L.C., *The use of conciliation or mediation for the resolution of international commercial disputes.* Can. Bus. LJ, ٢٠٠٧. ٤٥: p. .٢٠

٣٤. Morris-Sharma, N.Y., *The Singapore Convention Is Live, and Multilateralism, Alive.* Cardozo J. Conflict Resol :٢٠ .٢٠١٨ ,.p. .١٠٠٩

٣٥. Vilalta, A.E., *Mediation-Legal Framework: Comparative Law.* THE WHITE BOOK OF MEDIATION IN CATALONIA, ٢٠١٠: p. .١٣٠-٨٣

٣٦. Alexander, N.M., *International and comparative mediation: legal perspectives*. Vol. ٤. ٢٠٠٩: Kluwer Law International BV.

٣٧. Montineri, C., *The United Nations Commissions on International Trade Law (UNCITRAL) and the Significance of the Singapore Convention on Mediation.* Cardozo J. Conflict Resol., ٢٠١٨. ٢٠: p. .١٠٢٣

٣٨. Fan, K., *Mediation of Investor-State Disputes: A Treaty Survey.* J. Disp. Resol., ٢٠٢٠: p. .٣٢٧

٣٩. Lang, J., *A practical guide to mediation in intellectual property, technology and related disputes*. ٢٠٠٦: Sweet & Maxwell London.

٤٠. Ignat, C.F.A., *Mediation Clause In Commercial Contracts (The Advantages Of Mediation Clause In Commercial Contracts).* Perspectives of Business Law Journal, ٢٠١٣(٠٢): p. .١١٥-١١٣

٤١. Zhang, B. and B. Zhang, *TPF in Singapore.* Third Party Funding for Dispute Resolution: A Comparative Study of England, Hong Kong, Singapore ,the Netherlands, and Mainland China, ٢٠٢١: p. .١٢٠-٩٣

٤٢. Carbol, L., *Arb-Med-Arb Protocol at the Singapore International Mediation Centre-Did Singapore Build a Bridge or a Raft?* .٢٠١٧

٤٣. Dulac, E. and A. Lo, *The SIAC Rules ٢٠١٦: New Features.* Indian J . Arb. L., ٢٠١٦. ٥: p. .١٢٩

٤٤. Nicholls, A.C. and C. Bloch, *ICC Hybrid Arbitrations Here to Stay: Singapore Courts' Treatment of the ICC Rules Revisions in Articles ١ (٢) and ٦(٢).* Journal of International Arbitration, ٢٠١٤. ٣١(.٣)

٤٥. Strong, S.I., *Realizing rationality: An empirical assessment of international commercial mediation.* Wash. & Lee L. Rev., ٢٠١٦. ٧٣: p. .١٩٧٣

٤٦. Pettibone, P., J.S. Siffert, and A. Zhu, *An Examination of Institutional Arb-Med-Arb Protocols and Practices.* Dispute Resolution Journal, ٢٠٢٢. ٧٦(١): p. .١١٤-٩٩

٤٧. AYDEMİR, D., *Multi-Tiered Dispute Resolution Clauses after UML on Mediation* ٢٠١٨*and the Singapore Convention.* Public and Private International Law Bulletin, ٢٠٢١. ٤١(١): p. .٢٢٩-١٩١

٤٨. Antona, D., *Med-Arb: A Choice Between Scylla and Charybdis.* Dispute Resolution Journal, ٢٠١٤. ٦٩(٣): p. .١٠١

٤٩. Dendorfer, R. and J. Lack, *The interaction between arbitration and mediation: vision V reality.* Disp. Resol. Int'l, ٢٠٠٧. ١: p. .٧٣

٥٠. Kryvoi, Y. and D. Davydenko, *Consent awards in international arbitration: from settlement to enforcement.* Brook. J. Int'l L., ٢٠١٤. ٤٠: p. .٨٢٧